المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسات العامة والنظم المقارنة

دور الجمعيات الخيرية في إدارة أزمة كوفيد19(2020م-2022م)

دراسة حالة جمعية كافل اليتيم في ولاية غليزان

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: السياسة العامة والنظم المقارنة

إعداد الطالبة:

عائشة غالي

إشراف الدكتورة:

د. نجوة بوزورين

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د. حاجة أمال	أستاذ محاضر -	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. نجوة بوزورين	أستاذة محاضرة-أ-	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د. بن سليمان عمر	أستاذ محاضر-أ-	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السّنة الجامعية:2021م-2022م

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسات العامة والنظم المقارنة

دور الجمعيات الخيرية في إدارة أزمة كوفيد19(2020م-2022م)

دراسة حالة جمعية كافل اليتيم في ولاية غليزان

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: السياسة العامة والنظم المقارنة

إعداد الطالبة:

عائشة غالي

إشراف الدكتورة:

د. نجوة بوزورين

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د. حاجة أمال	أستاذ محاضر -	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. نجوة بوزورين	أستاذة محاضرة-أ-	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د. بن سليمان عمر	أستاذ محاضر-أ-	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السّنة الجامعية:2021م-2022م

شكر وعرفان

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه. فالحمد لله الذي وفقني وأعانني على اتمام هذا العمل الأكاديمي؛

كما أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير لأستاذتي الدكتورة **نجوة بوزورين** لقبولها الإشراف على العمل،ومرافقتها لي بتوفرها الدائم، وسهرها على متابعة ماقرأ وأدون. لها جزيل الشكر على مجهوداتها غير المحدودة، وصبرها على أخطائي وهفواتي؛

كما لا أنسى تقديم الشكر لأساتذة المدرسة على نصائحهم، ولإدارة المدرسة على تسخير المكتبة لنا حتى أوقات متأخرة، والتي كانت مناخا مساعدا على البحث من خلال البرامج البحثية التي توفرها، وكذلك إتاحة الحواسيب للتحرير.

أتوجه بالشكر لصديقاتي احسان، روان، جهينة وليندة لدعمهن ووقوفهن بجانبي، وإلى جمعية" كافل اليتيم" الخيرية بولايةغليزان على حسن استقبالهم ولرئيسها الذي أمدني بالمعلومات.

الإهـــداء

أهدي هذا العمل الذي صقلني وحضرني إلى لخوض الحياة المهنية لاحقا. أعتقد أن لا شيء يسعد الوالدين كرؤية أبناءهم يكبرون وينضجون وجاهزون لحمل ثقل الحياة الاجتماعية معهم،

إليكما والديا العزيزين اهدي نضجي العلمي والعملي،

إلى أختي، أستاذتي الغالية نجوة بوزورين

وإلى إخوتي وأخواتي الكرام وإلى صديقاتي وكل من ساندي لإتمام هذه المذكرة

الملخص

الملخص

الملخص باللغة العربية:

تواجد المجتمع المدني في الجزائر منذ ما قبل الاستقلال، وقد عرف تطور في إطار طبيعة النظام السياسي فيها. وباعتبار الجمعيات الخيرية تشكيلة من أقدم تشكيلات المجتمع المدني، فإنها في الجزائر لم تأخذ صفة الهيكلة إلا مع صدور قانون الجمعيات 06-12 الذي ورغم ما أقره من مواد ونصوص تدعم هذه الجماعة، إلا أن القانون تضمن قيودا على عمل واشتغال هذه الجمعيات وهو الأمر الذي انعكس على أداءها الذي كان تقليديا، واعتياديا في إدارة أزمة كورونا في 2020-2022واستخدمت أساليب تقليدية في إدارة الأزمات. وهو ما أكدته الدراسة الميدانية من خلال عينة جمعية "كافل اليتيم " في ولاية غليزان.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، الجمعيات الخيرية، إدارة الأزمة، أزمة كوفيد، جمعية " كافل اليتيم".

Abstract:

Civil society Algeria goes back to years before independence. It has evoluted according to the evolving nature of the political system. Charities are considered one of the oldest forms of civil society. In Algeria, they did not take their structered form until the issuing of associations 12- 06 law. Despite of what this law has provided to sustain such associations, it contains articles that hinder the work of associations(charities). In fact, this what explains the traditional behavior of dealing with crisis by charities during Covid-19 crisis. This result was confirmed through the empirical study of " kafilalyatim" charity in Relizian town.

Key words: civil society, charities, crisis managment, Covid- 19 crisis, " kafilalyatim" charity.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول والأشكال	
مقدمة.....	**أ–د**
الفصل الأول: الجمعيات الخيرية وإدارة الأزمات في الجزائر.....	**09**
مقدمة الفصل الأول	**10**
المبحث الأول: الجمعيات الخيرية في الجزائر: شريك أم منافس أم تابع.....	**11**
المطلب الأول: السياق التاريخي لظهور المجتمع المدني في الجزائر.....	**11**
المطلب الثاني: الجمعيات الخيرية كفاعل من فواعل المجتمع المدني.....	**14**
المبحث الثاني: كيفيات إدارة الأزمات.....	**26**
المطلب الأول: الأساليب التقليدية والحديثة والعلمية لإدارة الأزمات.....	**26**
المطلب الثاني: متطلبات إدارة الأزمة.....	**30**
المطلب الثالث: الهدف من إدارة الأزمة.....	**32**
المبحث الثالث: دور الجمعيات الخيرية في إدارة مختلف الأزمات.....	**36**
المطلب الأول: أنشطة ومهام المجتمع المدني خلال الأزمات والكوارث.....	**36**
المطلب الثاني: أدوار منظمات المجتمع المدني في ظل جائحة كرونا المستجد.	**37**
استنتاجات الفصل الأول.....	**45**
الفصل الثاني: دور جمعية كافل اليتيم الخيرية في ولاية غليزان في إدارة أزمة كوفيد 2020م–2022م.....	**46**
مقدمة الفصل الثاني.....	**47**

قائمة المحتويات

المبحث الأول: قانون الجمعيات في الجزائر: الصلاحيات والقيود..... 48

المطلب الأول: التعريف بقانون الجمعيات التأسيسي 12-06..... 50

المطلب الثاني: صلاحيات القانون التأسيسي للجمعيات 12-06..... 51

المطلب الثالث: قيود الجمعيات في ظل القانون 12-06..... 53

المبحث الثاني: النشاط الجمعوي لولاية غليزان..... 59

المطلب الأول: البطاقة الفنية لولاية غليزان..... 59

المطلب الثاني: تصنيف الجمعيات في ولاية غليزان..... 59

المطلب الثالث: أهم الجمعيات الناشطة في ولاية غليزان..... 61

المطلب الرابع: امتداد الجمعيات على مستوى ولاية غليزان..... 62

المبحث الثالث: العينة المختارة ودورها في الأزمة..... 64

المطلب الأول: التعريف بجمعية كافل اليتيم بولاية غليزان والنشاطات التي تقوم بها..... 64

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي والإداري للجمعية..... 66

المطلب الثالث: دور عينة الدراسة في أزمة كوفيد19..... 67

المبحث الرابع: كيفيات مشاركة جمعية كافل اليتيم في إدارة الأزمة..... 69

المبحث الخامس: المعيقات والصعوبات..... 71

استنتاجات الفصل الثاني..... 73

الخاتمة..... 75

قائمة المراجع..... 78

الملاحق..... 85

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يمثل تطور عدد الجمعيات خلال الفترة1988م-1993م	15
02	يمثل تطور عدد الجمعيات خلال الفترة 1999م-2019م	18
03	يمثل تطور عدد الجمعيات الوطنية من 2000م-2012م	19
04	يمثل أصناف الجمعيات	20
05	يمثل تطور قانون الجمعيات في الجزائر	45
06	يمثل عدد الجمعيات حسب احصائيات 2017 في ولاية غليزان	56

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	يمثل الهيكل التنظيمي والإداري للجمعيات الجزائرية	62
02	الهيكل التنظيمي لجمعية كافل اليتيم الخيرية لولاية غليزان	62

مقدمـــــــــة

أدت تعقيدات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى ظهور فاعل جديد قديم يسعى إلى كسر الحواجز الفاصلة بين الفواعل الرسمية الحكومية، والفواعل المجتمعية، ألا وهو ما يعرف " بالمجتمع المدني".

لعل ما زاد من أهمية هذا الفاعل هو ربطه بأهداف كبيرة نحو: المواطنة والتنمية بالإضافة إلى تعدد مكوناته نتيجة لامتداد مفهومه من الأسرة إلى غاية الوصول إلى الدولة، وهو الأمر الذي يزيده قوة، وحضورا كبيرين في جميع مناحي الحياة (السياسية، الاقتصادية والاجتماعية).

جدير بالذكر أن هناك تباين كبير في دور ونسبة وكيفية تأثير مكونات المجتمع المدني في عملية صنع السياسات العامة من دولة إلى أخرى، فهناك دول يلعب فيها المجتمع المدني دور الشريك، وأحيانا يصل إلى درجة منافس في حين لا يتعدى دوره في دول أخرى كونه مجرد "تابع".

تعد "الجمعيات الخيرية" من بين مكونات المجتمع المدني التي تقوم على مبادئ التطوع والمبادرة في تقديم المساعدات وخدمات متخصصة حسب طبيعة تلك الجماعة.

العمل التطوعي ليس بممارسة جديدة، بل هو قديم قدم الوجود الإنساني، غير أن الجديد فيه هو هيكلته، وتنظيمه في جماعات منظمة تخضع لضوابط معينة تجعل منها إما شريكا أو منافسا أو مجرد تابع في الحالات العادية، وماذا عن الحالات الاستثنائية، وأثناء حدوث أزمات.

وهو الموضوع الذي سيتم تناوله بالبحث والدراسة هو أداء هذه الجماعات الطوعية في مجالات الأزمات، وبالخصوص في ظل أزمة كوفيد19 الجزائر ليس استثناء، بل كانت من

الدول مستها هذه الجائحة، فكان لابد من تحرك جميع الجماعات للمساهمة في مواجهة الأزمة منها الجمعيات الخيرية.

1. المشكلة البحثية:

خلق فيروس كوفيد19 أزمة مفاجئة مست جميع مناحي الحياة في جميع الدول دون استثناء، ومس كذلك أدوار جميع الفواعل المتحركة والساكنة في جميع الدول، باعتبار الجمعيات الخيرية جماعة الجماعات في المجتمع المدني كان عليها التحرك انطلاقا من استراتيجيات إدارة الأزمات للمساهمة في التحكم في الأزمة.

ومن أجل التعرف على مختلف إسهامات الجمعيات الخيرية في التحكم في أزمة كوفيد19 ، اخترنا "جمعية كافل اليتيم" في ولاية غليزان. وعليه نطرح السؤال الموالي:

ما كان دور جمعية "كافل اليتيم" في إدارة أزمة كوفيد19 (2020م-2022م)؟

2. مجالات الدراسة:

أ. **المجال المكاني:** تم دراسة جمعية كافل اليتيم بولاية غليزان وهي تقع بين الجزائر العاصمة ووهران أي تربط بين الغرب والوسط والجنوب وتحتل موقعا استراتيجيا ممتازا اقتصاديا وتجاريا، إذ يحدها من الشرق ولاية الشلف، ومن الغرب ولاية معسكر، من الشمال ولاية مستغانم، ومن الجنوب كل من تيارت وتسمسيلت، وتبعد عن العاصمة حوالي 350 كلم، وعن مدينة وهران 150 كلم، وتمتد على رقعة جغرافية مساحتها 4851.21 كلم^2، معظمها أراضي فلاحية خصبة وبذلك تعتبر ولاية فلاحية.

ب. **المجال الزماني:** يمتد المجال الزماني للدراسة من سنة 2020م إلى غاية الآن 2022م وهي الفترة التي ظهر فيها وباء كرونا في الجزائر.

ج. **المجـال الموضـوعي:** تتعلق المشكلة البحثية بمجموعة من المواضيع سيتم التركيز عليها في الدراسة كموضوع الجمعيات الخيرية التي ستدرس من الجانب الاجتماعي، أيضا موضوع إدارة الأزمات من حيث الكيفيات والأساليب.

3. الفرضيات:

- أدوار جماعـات المجتمـع المـدني عامـة، والجمعيـات الخيريـة علـى وجـه الخصوص تحددها طبيعة النظام السياسي.
- كلما كانت الجمعيات الخيرية مستوعبة لاستراتيجيات إدارة الأزمات، كلما كانت مساهمتها فعالة في التحكم في مختلف الأزمات.

4. الأهمية العلمية والعملية للدراسة:

1. **الأهميـة العلميـة:** تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في جعل الجمعيات الخيرية قادرة على أن تكون شريك ومنافس للنظام السياسي بإبراز دورها في إدارة الأزمات من حيث الأساليب والكيفيات.
2. **الأهمية العمليـة:** مساعدة الجمعيات الخيرية في لعب أدوارها بشكل كامل من حيث الكيفيات من جهة وأساليب واستراتيجيات إدارة الأزمات، من جهة أخرى التي سيتطرق إليها في الجانب النظري، وزيادة وعي المواطن بأهمية الجمعيات الخيرية ولدى السلطات المركزية واللامركزية.

5. مناهج ومقتربات الدراسة:

تم الاعتماد على منهج دراسة حالة في دراسة الموضوع وهو طريقة علمية تتميز بالعمق والشمول والتحليل الدقيق لأي ظاهرة أو مشكلة أو نوع من السلوك المطلوب دراسته لدى الشخص أو أسرة أو جماعة أو مؤسسة أو مجتمع بعد فهم الظاهرة فهما جيدا، بهدف الوصول إلى استنتاجات ومبادئ عامة تصلح لوضع تعميمات تخدم عمليات التشخيص والعلاج والتوجيه والإرشاد، تتمثل أهميته في الدراسة بتوضيح وفهم أفضل للعلاقة بين

منظمات المجتمع المدني خاصة الجمعيات الخيرية والنظام السياسي الجزائري من خلال الدور الذي قامت به خلال الأزمة الصحية كوفيد19 بأخذ عينة للدراسة وبالاعتماد على هذا المنهج تم أخذ جمعية كافل اليتيم الخيرية بولاية غليزان كعينة للدراسة.

5-أدوات جمع المعلومات:

تم الاعتماد من خلال الدراسة على أداتين هما: المقابلة وتحليل المضمون لجمع المعلومات الكافية المساعدة في الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة ، تمثلت الأداة الأولى في المقابلة التي أجريت مع رئيس جمعية كافل اليتيم الخيرية في مقر الجمعية بهدف جمع معلومات تخدم الدراسة، والأداة الثانية هي تحليل المضمون بتفريغ بيانات من الصفحة الرسمية للجمعية في الفايس بوك.

6. الإطار النظري:

سيتم دراسة الموضوع وفق نظريتين مفسرتين له وهما نظرية الجماعة والشبكة، كلاهما كلاهما تبرزان المكانة التي يشغلها المجتمع المدني ككل والجمعيات الخيرية كجزء منه في الدولة والعلاقة بينهما وبين النظام السياسي.

تقوم **نظرية الجماعة** على أساس التفاعل الحاصل بين الجماعات والذي يشكل مركز السياسات العامة أي يرتبط الأفراد ذو المصالح المتشابهة، تجمعهم المصلحة المشتركة مع بعضهم البعض بصورة رسمية أو غير رسمية للإلحاح على الحكومة في مطالبهم، وهي نظرية حديثة تهتم بالجماعة ككل التي تضبط سلوك الأفراد وتوجهه بعدما كان المفكرون يهتمون بالأفراد، الدول، الدساتير وموضوعات السيادة، لهذا يمكن إسقاط هذه النظرية على المجتمع المدني باعتباره جماعة، وعلى الجمعيات الخيرية فالمجتمع المدني له مؤسساته أو منظماته ترتبط المؤسسات مع مؤسسات لها نفس المصالح المشتركة معها تعمل كشريك وند للنظام السياسي من خلال هذا المنطلق الفكري لنظرية الجماعة، سندرس حالة المجتمع

المدني الجزائري وبالأخص الجمعيات الخيرية إذا كان التفاعل الحاصل لصنع السياسة العامة عمودي فقط، أي الفواعل الرسمية فقط من تصنع السياسات العامة والفواعل الأخرى هي تابعة فقط ليس لهذا دور أم هو أفقي أي تشرك كل منظمات المجتمع المدني في عملية صنع وتنفيذ ورسم السياسات العامة وتستطيع منافسة الفواعل الرسمية ومراقبتها.

أما **نظرية الشبكة** هي مدخل حديث تبرز دور الأطراف غير الحكومية المشاركة إلى جانب الجهات الحكومية في عمليات صنع وتنفيذ السياسات العامة وهي علاقات تنشأ بين مختلف الفواعل ومصالحهم في أنظمة فرعية تؤدي إلى تبني سياسة عامة ما، أي هي شبكة جماعية تعاونية لفواعل سياسية وإدارية مثل الوزراء والوكالات الحكومية وفواعل مجتمعية كالجمعيات والنقابات والقطاع الخاص كالشركات.

7. أدبيات الدراسة:

استقطب موضوع المجتمع المدني والجمعيات الخيرية عديد الباحثين والدارسين وتعددت نواحي البحث العلمي فيه. أما الدراسات التي اهتمت بموضوع الأزمة الصحية كوفيد19 والمتعلقة بالجمعيات الخيرية فهي معتبرة ولم تكن فيها إسهامات كثيرة نظرا لأنها أزمة مستجدة وتتقيد بمجال زمني 2020م-2022م، فتمثلت أدبيات الدراسة في الآتي:

مقال بن ناصر بوطيب، "النظام القانوني للجمعيات في الجزائر- قراءة نقدية في ضوء القانون 12-06، دفاتر السياسة والقانون، ع.10 (جانفي 2014م) يتناول هذا المقال القانون الأخير المؤسس للجمعيات 12-06 بعد أن تطرق للقانون الأول 90-31 وذكر كل من حيثياتهما من شروط وحقوق وواجبات، حل الجمعيات والعقوبات ثم تطرق للمعيقات التي واجهت الجمعيات من خلال هذا القانون، وهي دراسة قانونية بحتة لم يكن فيه تحليل كاف لوضع الجمعيات وعلاقتها مع النظام السياسي.

مذكرة حكيمة بلال، دريهم إسلام، الأبعاد الدعوية للجمعيات الخيرية جمعية كافل اليتيم بالوادي أنموذجا، وهي مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر (جامعة الشهيد حمة لخضر، معهد العلوم الإسلامية، 2018م-2019م)، تضمنت هذه الدراسة أهمية العمل الخيري الذي تقدمه الجمعيات التي لها مسؤولية كبيرة تجاه المجتمع لتحافظ على استقراره ونموه من خلال المساعدات المالية والمعنوية التي تقدمها ، وذلك من خلال ثلاث مباحث للدراسة.ركزت هذه الدراسة على الأهمية الاجتماعية للجمعيات الخيرية دون أن تنظر في المعيقات التي قد تواجهها لتحقيق ذلك.

كتاب قريد سمير، المجتمع المدني الجزائري وإشكالية تأسيس ثقافة المواطنة (الجزائر: دار الأيام، 2010م)، تناول هذا الكتاب المسار التاريخي للمجتمع المدني بالأخص الجمعيات في الجزائر وذلك بداية من المرحلة الاستعمارية أين عمل بالقانون الفرنسي قي إنشاء الجمعيات إلى غاية مرحلة بعد الاستقلال وحكم الحزب الواحد، وكانت منظمات المجتمع المدني منصهرة كليا فيه، أي لم يتجسد لها أي دور في الشأن العام فقط الأدوار التقليدية المنوطة به، ثم بعد حدوث إصلاحات اقتصادية 1989م تزايد عدد الجمعيات ولكن بقي الوضع كما هو من تبعية للنظام السياسي حتى في فترة التعددية السياسية، فتطرق إلى فصل ثقافة المواطنة وأبرز العلاقة بين المجتمع المدني وثقافة المواطنة وكيف تؤثران في بعضهما البعض.

مقال محمد التوجي، عبد القادر عثماني، دور الجمعيات الخيرية في مواجهة جائحة فيروس كورونا كوفيد -19،المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، م05، ع03(2020)، تناول الباحثان دور المجتمع المدني ممثلا في الجمعيات الخيرية في مواجهة الأزمة الصحية كوفيد -19 بدراسة القوانين المنظمة للجمعيات خاصة قانون 12-06 وابراز مدى التضامن والتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع باعتماده على المنهج التحليلي بقراءة

النصوص القانونية المنظمة للجمعيات ،أغفل الباحثان العلاقة القائمة بين الجمعيات الخيرية والنظام السياسي التي من خلالها يتجسد دورها في إدارة الأزمات.

مقال مرزوق سعيدة، العمل الجمعوي التطوعي خلال جائحة فيروس كورونا –covid 19في ولاية باتنة _الجزائر(جمعية نجدة الإنسانية صحة وإغاثة أنموذجا)، المجلة العربية للأداب والدراسات الإنسانية، م05، ع06(جانفي 2021).تناولت الباحثة في هذه الورقة البحثية الدور المجتمعي الذي تقوم به الجمعيات الخيرية أثناء الأزمات بتسليطها الضوء على جمعية نجدة الإنسانية صحة وإغاثة خلال أزمة كورونا معتمدا على المنهج الوصفي التحليلي في ذلك.

كتاب غوتي سعاد، صدام حسين مدبر ، آمال سويسي ، مشاركة الجمعيات في خدمة المنفعة العمومية (الجزائر، دار لباد، 2021)، تناول الباحثين موضوع الكتاب من زوايا مختلفة بدراسة تطور الحركة الجمعوية والقوانين التي تسيرها انطلاقا من المصلحة الجماعية إلى المصلحة العامة وهي دراسة حديثة تناولت كل الجوانب المتعلقة بالحركة الجمعوية في الجزائر بالاستعانة بدراسة حالات متنوعة ودورها في تحقيق المنفعة العمومية.

8. هيكلة الدراسة

تضمنت هذه المذكرة فصلين إلى جانب مقدمة وخاتمة. وقد تم تخصيص الفصل الأول لموضوع المجتمع المدني، والجمعيات الخيرية كتشكيلة مهمة فيه، والتي خصت بالدراسة وقد تمت معالجة هذا العنصر بكثير من الدقة وتفادي الإطناب وذكر التفاصيل كلها، بل تم الأكفاء بذكر ما يخدم إشكالية الدراسة والتي تمثلت في البحث في طبيعة العلاقة التي تربط الجمعيات الخيرية بالسلطات المركزية والمحلية عبر مسافات تاريخية معينة تطور فيها النظام السياسي الجزائري. ثم لتنتقل إلى متغير آخر وهو إدارة الأزمات، وتوضيح مختلف

المراحـل والأسـاليب التـي تـدار بهـا مختلـف الأزمـات. لخـتم الفصـل بمحاولـة بحـث دور الجمعيات الخيرية في إدارة الأزمات وتم أخذ أزمة كوفيد كمثال.

وتنـاول الفصـل الثـاني دراسـة ميدانيـة لـدور الجمعيـات الخيريـة فـي إدارة الأزمـات فـي الجزائر من خلال اختيار عينة جمعية" كافل اليتيم" في ولاية غليزان.

9. صعوبات الدراسة

إن البحـث فـي إشـكالية آنيـة فرضـتها تطـورات ظرفيـة معينـة لا يخلـو مـن الصـعوبات، خاصـة وان كانـت البحـث ميدانيـة تتطلـب احتكاكـا مباشـرا، ومعايشـة الموضـوع شخصـيا. معروف بأن الميدان هو الفضاء الذي ينبغي أن يتحرك فيه محلل السياسات، وهو ما يجعل هذه المهمة صعبة خاصة في البيئات التي تتخوف من تقديم المعلومات، والبيانات حتى وإن كانت طبيعة المواضيع المبحوث فيها إنسانية، وعلمية بالدرجة الأولى. إن أكثر ما صعب علـي دراسـة أداء جمعيـة كافـل اليتـيم فـي ولايـة غليـزان هـو عـدم الحصـول علـى المعلومـات والإحصـائيات المطلوبـة لتحليـل الموضـوع، فكـان علـي أن أتحايـل قـد المسـتطاع والجـأ إلـى صفحات الفيس بوك للحصول على المعطيات المنشورة هناك.

الفصل الأول:

الجمعيات الخيرية وإدارة الأزمات في الجزائر

مقدمة الفصل الأول

يتناول الفصل الأول موضوع الجمعيات الخيرية كتشكيلة من تشكيلات المجتمع المدني في الجزائر خلال سياق تاريخي يمتد من بداية تشكيل لبناته الأولى كممارسة وقفية، وطوعية إلى غاية أخذه الشكل المهيكل، والرسمي المقنن. كما يستعرض الفصل أساليب وكيفيات إدارة الأزمة، ليحصر بذلك الفصل دور الجمعيات في سياق الأزمات عامة، والأزمة الصحية كوفيد 19 خاصة.

المبحث الأول: الجمعيات الخيرية في الجزائر: شريك؟ أم منافس؟ أم تابع؟

للتعرف على طبيعة العلاقة التي تربط الجمعيات الخيرية بالسلطة السياسية المركزية والمحلية لابد من العودة قليلا إلى التاريخ لتتبع مسار تطور هذه العلاقة، والظروف التي أدت إلى أخذها شكل معين دون غيره.

المطلب الأول: السَياق التاريخي لظهور المجتمع المدني في الجزائر

عرف المجتمع المدني الجزائري عدة محطات تاريخية تطور فيها ليصل إلى شكله الحالي. لم يأت المجتمع المدني من فراغ بل كان محصلة لتطورات تاريخية عبر سياقات معينة.

البداية كانت مع التواجد العثماني، حيث كانت الهيمنة المطلقة للأتراك العثمانيين بالجزائر وتميز الواقع الاجتماعي بنمطين هما الحضري والبدوي، خضع سكان البدو (الريف) للنظام القبلي المتمرد عكس سكان الحضر الموالين للسلطة العثمانية. ظهر في هذه الفترة عدد كبير من الزوايا كانت بمثابة المؤسسة التعليمية. تعتمد في عيشها على الوقف الذي انتشر في مختلف أنحاء البلاد من أواخر القرن الخامس عشر حتى مستهل القرن التاسع عشر، وتميَزت الإدارة الوقفيَة بكونها محليَة لها جهاز إداري مستقل تجسدت في أدوار عديدة وأنفقت في مجالات كثيرة[1].

ما يمكن الإشارة إليه في هذه الفترة هو وجود الأوقاف أساسا يقوم عليها المجتمع المدني بصفة عامة، والجمعيات بصفة خاصة لتميَزها بالطوعيَة والمبادرة حصَلت من خلال الممتلكات الزراعية والحضريَة.

[1] ليندة لطاد، "المجتمع المدني المفهوم والأبعاد"، في تحسين بوقارة محرر، ***المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية*** (الجزائر: دار هومة، 2012)، ص ص. 38- 40.

استمر الدور الإيجابي لمؤسَسات الوقف إلى غاية السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي الذي عرف فيه بداية تأسيس المجتمع المدني بتأسيس العمل الجمعوي بداية القرن العشرين سنة 1912م. فتم إنشاء أول جمعية رياضية لسكان الأهالي، وتزايد تكوين الجمعيات منذ منتصف الثلاثينات أيما بعد الحرب العالية الثانية. ومع اندلاع الثورة التحريرية أخذ تكوين الجمعيات بعداً آخرا في طبيعة الأهداف سمح به المستعمر لكن بشكل ضعيف[1].

كاستنتاج لهذه الفترة فإن الدور الرئيسي لمختلف النقابات والأحزاب والجمعيات تمثل في المحافظة على الدين، الثقافة والهوية الوطنيتين التي حاول المستعمر طمسها أهمها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي أسست سنة 1931م.

أما مرحلة ما بعد الاستقلال في مرحلة الثمانينات 1988م ظهر مصطلح المجتمع المدني كممارسة وتم استعماله كوسيلة من طرف السلطة للانتقال والخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحادة.

خلال سنة 1990م عرفت الجزائر قانونا متعلق بالجمعيات 31/90 أنشأت خلاله عدة جمعيات وتنظيمات المجتمع المدني لكن عملها كان ضيقا تميز باكتساح النخب المأدلجة للعمل الجمعوي الساعية لدعم عقيدة النظام السياسي القائم، وكانت معبئة أيديولوجيا وماليا وجعلتها تابعة للأحزاب والسلطة ثم في التسعينات تم تجميدها نتيجة لتوقف المسار الانتخابي[2].

رغم إمكانية الاعتراف القانوني للجمعيات بالاستفادة من وضعية ذات نقد عام والتي تسمح لها بالحصول على هبات ومساعدات خاصة إلا أن هذه المكانة لم تستفد منها في

---

[1] عبد الغني بولحوان، "سوسيولوجيا المجتمع المدني: قراءة في المفهوم"، ***تطوير للبحوث الفلسفية والاجتماعية والنفسية***، م.5، ع.2 (ديسمبر 2018)، ص. 236.

[2] عبد الغني بولحوان، ***المرجع السابق***، ص.237.

الجزائر إلا جمعيتان وطنيتان كبيرتان وهما الهلال الأحمر الجزائري، والكشافة الإسلامية الجزائرية[1].

في السنوات الأخيرة، تزايد الاهتمام بالمجتمع المدني فتم تأسيس المنظمة الوطنية لترقية المجتمع المدني سنة 2014م، والمنظمة الوطنية للمجتمع المدني لترقية المواطنة سنة 2015م، وهما منظمتان ذات طابع اجتماعي، إنساني وخيري[2].

شهد هذا الأخير عدة حركات احتجاجية ضد النظام من بينها التي حدثت قبل الحراك سنة 2019م .تمثلت في التنظيمات الرافضة للعهدة الرابعة للرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة. سنة 2014م ظهرت مباشرة بعد إعلانه الترشح لهذه العهدة[3]، وأيضا ظهرت مع الحراك 2019م رافضة للعهدة الخامسة، فالوعود التي أطلقها لإرساء دستور توافقي كانت محل انتقادات المعارضة فالتجربة التاريخية للنظام الجزائري شدَدت على أن التوافق مع الرئيس يتم بين مجموعات صغيرة من أصحاب القرار العسكري والسَياسي ليتم فرضه على المواطن بعد ذلك. لكن رغم ذلك استطاع الرئيس فرض إرادته على الجميع بواسطة الحكومة الموالية والنخب الحزبية والمدنيَة المؤيدة والكثير من المال العام وجزء مهم من الساحة الإعلامية الجديدة بالأخص القنوات الخاصة[4].

---

[1] اعراج سليمان، "موقع المجتمع المدني ضمن مسار التحول الديمقراطي:قراءة في مبررات الغياب وبحث في إمكانات البقاء"، في تحسين بوقارة محرر، ***المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية***(الجزائر: دار هومة، 2012)، ص.118.

[2] غزالة زبير،" المجتمع المدني في الجزائر – الجمعيات نموذجا"، ***التنمية البشرية***، ع.10 (مارس 2018)، ص. 266.

[3] محمد مجدان، "المجتمع المدني في الجزائر وعملية التحول الديمقراطي"، ***الدراسات السياسية***، م.3، ع. 1 (2020)، ص. 91.

[4] سمير قريد، ***المجتمع المدني الجزائري وإشكالية تأسيس ثقافة المواطنة*** (عمان: دار الأيام، 2018)، ص ص. 155، 156.

المطلب الثاني: الجمعيات الخيرية كفاعل من فواعل المجتمع المدني في الجزائر

بعد مرحلة الاستقلال ظهرت الجمعيات تختلف (كميا ونوعيا) في العدد والنشاط في فترات يمكن تقسيمها إلى أربع فترات:

1. الفترة الأولى ما بين 1962م-1989م

مع صدور أول دستور جزائري سنة 1963م، نص في المادة 19 على ضمان الدولة لحرية تكوين الجمعيات غير أن الحزب الحاكم-جبهة التحرير الوطني أكد في مؤتمره الأول عام 1964م أن تعدد الأحزاب ليس مقياسا للديمقراطية ولا للحرية، ومنه الجهاز المعبر عن طموحات الجماهير هو الحزب الواحد الطليعي الذي أطرهم في مؤسسات وجمعيات تعمل تحت وصايته كأداة لمساندة قرارات النظام لا كوسيلة للمشاركة الفعلية[1]. بقي الأمر كما هو في الظاهر إلى غاية سنة 1970م بعد أن تم إصدار الأمر رقم 79/71 المؤرخ في 1971/09/03م أين تم تحديد الضوابط اللازمة والإجراءات العامة في إنشاء الحركة الجمعوية في الجزائر لكن بشكل محدود[2]. وتم الحصول على الاعتماد في القانون المعدل 21-72 من السلطات المحلية ومن وزارة الداخلية والوزارة المختصة فلم يسمح إلا بإنشاء جمعيات ذات طابع ثقافي، رياضي، فني وديني[3]. عرفت هذه الفترة من 1962م إلى 1971م العمل بالقانون الإداري الفرنسي في إنشاء الجمعيات وحل العديد منها لأن المجال كان واسعا أمام السلطة الإدارية لمنح أو منع إنشاء جمعية ما، وهو ما يتماشى مع طبيعة النظام السياسي القائم على سيطرة الحزب الواحد[4].

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص. 169.

[2] غزالة، ***المرجع السابق***، ص.267.

[3] خيرة ويفي، "دور المجتمع المدني في تفعيل التحول الديمقراطي في الجزائر"،في تحسين بوقارة محرر، ***المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية*** (الجزائر: دار هومة، 2012)، ص. 264.

[4] نجلاء بوشامي، "ممارسة حرية تأسيس الجمعيات في الجزائر بين الإقرار الدستوري والتقييد القانوني"،***التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون***، م. 4، ع.2 (أوت 2018)، ص. 258.

مسألة البناء الوطني في هذه الفترة كانت ذريعة لكبت الطموحات السياسية لمختلف النخب وتجميعها في قالب سياسي واحد دون التعامل مع التناقضات والاختلافات الاجتماعية فبناء الدولة قام على صراع الأشخاص على السلطة وليس البرامج. وشهد هيمنة المجتمع السياسي على المجتمع المدني إلى جانب غياب الوعي بتحقيق العمل الجمعوي[1].

كاستنتاج لهذه الفترة فإن الجمعيات كانت ممتصة بشكل كلي من طرف الحزب الحاكم الذي استعملها كوسيلة لتحقيق غاياته السياسية فلم تكن ذات طابع اجتماعي اقتصادي بحت بل ذات طابع سياسي مهمتها التعبئة السياسية.

2. الفترة الثانية ما بين 1989م- 1999م

في هذه الفترة جاء دستور 1989م الذي تبنى الكثير من الحريات والحقوق على غرار التعددية السياسية أي إنشاء أحزاب التي هي جمعيات ذات طابع سياسي حيث ذكر في المادة 40 منه بالحق في تأسيس جمعيات سياسية جاءت كاستجابة سياسية للنظام مقابل مدخلات اجتماعية واقتصادية بعد أحداث 05 أكتوبر 1988م وعرفت الجمعيات مع صدور القانون 30/90 انتعاشا نوعيا وكميًا[2]،حيث تطور عدد الجمعيات من 1988إلى 1993 وهذا ما يوضحه الجدول الأتي:[3]

---

[1] كنزة مغيش حمامة، "أزمة المجتمع المدني في الجزائر: قراءة في مبررات الغياب وبحث في امكانات البناء"، تحسين بوقارةمحرر، ***المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية***، (الجزائر: دار هومة، 2012) ص.207، 208.

[2] بوشامي، ***المرجع السابق***، ص. 259.

[3] مسعودي أمينة، ***دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية دراسة الحركة الجمعوي في مجال الصحة والتعليم***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية(المدرسة الوطنية العليا العلوم السياسية، 2014/2013)، ص.44.

الجدول رقم(01) : يمثل تطور عدد الجمعيات خلال الفترة 1988-1993

نوع الجمعيات	1988	1993
جمعيات رياضية	455	**565**
جمعيات علمية	31	**50**
جمعيات ثقافية و فنية	119	**178**
جمعيات حماية المباني	0	**839**
جمعيات أحياء	0	**602**
جمعيات سوسيو_مهنية	52	**79**
جمعيات إنسانية واجتماعية	24	**41**
جمعيات أطفال	10	**29**
جمعيات تراثية وتاريخية	9	**16**
جمعيات سكنية	18	**47**
جمعيات شبابية	52	**92**

المصدر: أمينة مسعودي، دور المجتمع المدني في تحقيق. التنمية الاجتماعية دراسة الحركة الجمعوية في مجال الصحة والتعليم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2014-2015، ص.44.

الملاحظ من خلال الجدول ارتفاع عدد الجمعيات خاصة جمعيات حماية المباني وجمعيات أحياء، يعود هذا الارتفاع نتيجة إلغاء القيود القانونية التي قيَدت شروطها بعد التخلي عن النظام الاشتراكي في تسيير الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتنامي الوعي لدى الأفراد والمطالبة بحقوقهم، وفي سنة 1992م بلغ عدد الجمعيات المحلية 30000 جمعية وفي التعديل الدستوري لسنة 1996م جاء بإصلاحات عديدة في الحياة الجمعوية من خلال مواده 33-41-43 التي تضمنت الدفاع عن الحقوق الفردية والجماعية عن طريق الجمعية

وحق حرية إنشاء الجمعيات[1]. لكن رغم ما جاء به القانون 1996 من ضمان للحريات الأساسية إلا أنه لم يفلح وظلت الجمعيات تحت الرقابة وتدخلات الدولة في نشاطها وهذا ما حدَ من دورها وفاعليتها رغم كثافة حجمها وتنوع مجالات نشاطها إلا أن نشاطها ضعيفا[2].

بلغ عدد الجمعيات بين سنتي 1990م و1997م حوالي 57000 جمعية مقسمة بين 1000 جمعية وطنية و 56000 جمعية محلية باختلاف نشاطها، تصدرت جمعية أولياء التلاميذ نسبة 31,8 % ثم تليها الجمعيات الدينية والمساجد بنسبة 26,3 % و بعدها الجمعيات والنوادي الرياضية بنسبة 14,4%، والملاحظ أن جمعيات حماية المرأة أقل نسبة حيث قدَرت بـ 0,12%، أما فيما يخص الجمعيات الخيرية بلغت نسبتها 5,46% مقارنة بالجمعيات الثقافية التي بلغت نسبة 10,18% أما باقي الجمعيات كلجان الأحياء، الجمعيات العلمية والمهنية، الجمعيات الشبابية، الجمعيات الفلاحية وجمعيات حماية المعاقين قدرت نسبتهم بين 1 و2 %[3]. أي أن تركيز النظام في هذه الفترة كان على الجمعيات التي مسَت جوانب التعليم والثقافة والدين، ونسبة الجمعيات الخيرية منخفضة مقارنة بنسب هذه الجمعيات، لكن هذه الجمعيات خاصة ذات الطابع الديني ظهرت بكثرة سنة 1992م وبعد ذلك انخفضت لأن البلاد عرفت البلاد أزمة أمنية في إطارها تم إصدار قانون الطوارئ، الذي قيد من عمل الجمعيات وفي هذا يرى الباحث الفرنسي في العلوم السياسية "**جون لوكا**" أنه من الناحية القانونية فإن المجتمع المدني يكون في هذه الحالة

---

[1] غزالة، ***المرجع السابق***، ص ص.267، 268.

[2] باعلي سعيدة، ***دور الجمعيات الخيرية في تفعيل العمل التطوعي دراسة ميدانية بجمعية كافل اليتيم الخيرية فرع أدرار***، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر(جامعة أدرار : كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية و العلوم الإسلامية، 2017/2016)، ص. 75

[3] سلمى كوندة، ***المجتمع المدني والعمل التطوعي في الجزائر– دراسة ميدانية على عينة من الجمعيات الخيرية بولاية سطيف***، أطروحة دكتوراه (جامعة محمد لمين دباغين– سطيف 2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2020/2019)، ص ص. 136، 137.

ضعيفا ونفس الأمر في حالة الحروب أين يقتصر فقط على الجمعيات الخيرية[1]،إلى جانب مراسيم عديدة تقيد ممارسة حرية الرأي والتعبير أهمها مرسوم مكافحة الإرهاب والتخريب الصادر في سبتمبر 1992م. كما انعكس ذلك على واقع الجمعيات بحل كل الجمعيات والنقابات ذات الصلة بجبهة الإنقاذ كـ (النقابة الإسلامية، جمعيات المساجد والدعوة) وتأثر الجمعيات بالصراع الموجود بين مختلف التيارات السياسية، ورغم التقزيم الذي تعرضت له الجمعيات في هذه الفترة الحرجة، إلا أنها واصلت نشاطها وحاولت إيصال صوتها ورأيها سواء بالحوار أو الاحتجاج[2].

3. الفترة الثالثة: ما بين 1999م-2019م

بعد سنة 1999م وتجسيد مشروع الوئام المدني[3]،عرفت الجمعيات أيضا في هذه الفترة ارتفاعا في عددها وفي مجالات العمل والتخصص محليا ووطنيا حيث بلغت الجمعيات المحلية سنة 2001م حوالي 57384 جمعية بعد ما كانت في سنة 1992م بـ 30000 جمعية وحسب إحصائيات قامت بها وزارة الداخلية في أفريل 2009م بلغ عددها 77361 جمعية محلية[4]، حسب جرد 31 ديسمبر 2010م بلغ عدد الجمعيات 1005 جمعية وطنية و 88700 جمعية محلية وتضم الجمعيات الوطنية 208 جمعية تنشط في تنظيم المهن و146 في قطاع الصحة، أما الجمعيات التي تمثل مصالح الأسرة الثورية فلا تشكل إلا 9

---

[1] ابراهيم قاسمي، عبد العزيز بن طرمول، " واقع المجتمع المدني ومدى فاعليته في الدولة الجزائرية"، ***افاق فكرية***، م.4، ع.8(مارس 2018)،ص.288.

[2] شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، مرصد الفضاء المدني، ***الجزائر، نحو إعادة تشكيل المجتمع المدني***، 2018، ص.9.

[3] ويفي، ***المرجع السابق***، ص.270.

[4] زبير، ***المرجع السابق***، ص. 270.

جمعيات فقط[1]. وفي سنة 2012م أحصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية عدد الجمعيات المعتمدة من طرف الدولة والناشطة على المستويين الوطني والمحلي حيث بلغ عدد الجمعيات المحلية92627 جمعية بنسبة من مجموع الجمعيات 0.99 % مسجلة بشكل قانوني يوضحها الجدول كالآتي:[2]

الجدول رقم(02): تطور عدد الجمعيات خلال الفترة 1999م-2019م

مجالات العمل	عدد الجمعيات المحلية	النسبة
جمعيات الأحياء والقرى	20137	%21.7
جمعيات دينية	15304	%16.5
التربية والشباب والرياضة	15019	%16.2
جمعيات أولياء التلاميذ	14891	%16.1
ثقافية واجتماعية	13451	%14.5
السياحة والترفيه وباقي المجالات	13825	%14.9
المجموع	92627	%100

المصدر:شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، مرصد القضاء المدني، الجزائر نحو إعادة تشكيل المجتمع المدني، 2018، ص.6.

[1] جهيدة شاوش أخوان، ***المجتمع المدني في الجزائر: دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة***، أطروحة دكتوراه (جامعة محمد خيضر- بسكرة : كلية العلوم الانسانية والاجتماعية- تخصص علم الاجتماع، الجزائر، 2014م/2015م)، ص.118.

[2] شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، مرصد الفضاء المدني، ***المرجع السابق***، ص.6.

أما الجمعيات الوطنية كان عددها 823 جمعية سنة 2000م ليرتفع عددها إلى 900 جمعية سنة 2006م و ليصل 962 جمعية سنة 2009م، ثم تزايد عددها في 2012م ليصل 1027 جمعية وطنية حسب الجدول الأتي[1]:

الجدول رقم(03): يمثل تطور عدد الجمعيات الوطنية من 2000م-2012م

مجال التخصص	عدد الجمعيات الوطنية	%النسبة
الجمعيات المهنية واتحاد الحرفيين والتجار	65	%6.3
جمعيات الطلبة والتلاميذ وأولياء التلاميذ	32	%3.1
التضامن والعمل الخيري	28	%2.7
جمعيات نسوية	23	%2.2
جمعيات دينية	10	%1
منظمات حقوق الانسان	7	%0.7
جمعيات حقوق المرضى	6	%0.6
جمعيات المستهلكين	4	%0.4
باقي المجالات	852	%83
المجموع	1027	%100

المصدر:شبكة المنظمات العربية غيرا لحكومية للتنمية، مرصد القضاء المدني، الجزائر نحو إعادة تشكيل المجتمع المدني، 2018،ص.5

ارتفع عدد الجمعيات وتنوعت مجالات عملها وتخصصها حيث منح النظام السياسي في عهد الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة مجالا واسعا في حرية إنشاء الجمعيات. كانت فرصة لظهور العديد من الجمعيات من سنة 1999م إلى سنة 2012م. ومن الملاحظ

[1] شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، مرصد الفضاء المدني، ***المرجع السابق***، ص.5

كذلك ارتفاع سلم الاهتمام للعمل التطوعي، لكن في سنة 2011 انخفض عدد الجمعيات، وذلك بسبب أحداث 2011م والاحتجاجات الرافضة للعهدة الرابعة 2014م فتم منع عديد الجمعيات من العمل التي لم تؤيد سياسات السلطة من العمل لكن بعد رفع حالة الطوارئ في فيفري 2011م تمت صياغة عديد القوانين الإصلاحية لكنها زادت من التضييق على الحريات بما فيها حرية العمل الجمعوي كقانون 06/12، حيث يمكن للسلطات وفقه أن ترفض تسجيل الجمعيات التي تعتبر أن أهدافها تتعارض مع النظام العام والآداب العامة والقوانين والتنظيمات المعمول بها حسب المادة 39 .كما منحت حسب هذا القانون الامتيازات للحكومة لإلغاء تشكيل الجمعية في حال ربحت الجمعية الدعوى في المحاكم حسب المادة 10[1]. حسب موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية الذي تم تقييمه سنة 2018 فإن الحركة الجمعوية على اختلاف طبيعة نشاطها تزايد بشكل معتبر مقارنة بما كانت عليه سنة 2011م، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي[2]:

الجدول رقم(04): يمثل أصناف الجمعيات

أصناف الجمعيات	العدد	النسبة%	المطابقة	غير المطابقة	المجموع
جمعيات الأحياء	23371	%21.45			
جمعيات رياضية وتربية بدنية	18032	%16.55			
جمعيات أولياء التلاميذ	16631	%15.27			
جمعيات دينية	15974	%14.66	**48957**	**59983**	**108940**

[1] شاوش اخوان، ***المرجع السابق***، ص ص. 11-15.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، قائمة موضوعية للجمعيات الوطنية والمحلية المعتمدة، مارس 2016

جمعيات فنون وثقافة	13134	%12.06			
جمعيات مهنية	4681	%04.24			
جمعيات تضامن وأعمال خيرية	4304	%03.95			
جمعيات الشبيبة والطفولة	3634	%03.34			
جمعيات المتقاعدين والمسنين	3634	%03.34			
جمعيات بيئية	2505	%02.30			
جمعيات المعاقين	1746	%01.60			
جمعيات نسائية	1086	%01.00			
جمعيات علوم وتكنولوجيا	1052	%0.97	النسبة	النسبة	
جمعيات صحة وطب	945	%0.87	%44.94	%55.06	
جمعيات إنقاذ	339	%0.31			
جمعيات المستهلكين	142	%0.13			
جمعيات سياحة وترفيه	142	%0.13			
جمعيات تلاميذ قدامى وطلبة	132	%0.12			

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، قائمة موضوعية للجمعيات الوطنية المعتمدة، مارس 2016.

الفترة الرابعة ما بين 2019م- 2022م

هي الفترة التي ظهر فيها الحراك الشعبي سنة 2019م والأزمة الصحية (كوفيد19) سنة 2020-2022. عرفت الجزائر بتاريخ 22-2-2019م تفاقما للأزمة السياسية نتيجة

سحب الثقة والمصداقية عن النظام السياسي بمختلف مكوناته ومؤسساته الذي تفشت فيه ظاهرة الفساد بكل أنواعها وتدهورت الأوضاع الاجتماعية فيه من بطالة، وأزمة الهجرة غير الشرعية إلى جانب هذه المظاهر غياب دور رئيس الجمهورية على الساحة الوطنية والدولية وضعف المؤسسات التشريعية والقضائية مقابل هيمنة السلطة التنفيذية في صناعة القرار. أدى ذلك إلى خروج الشعب الجزائري بمختلف فئاته وفواعله أي المعارضة وجمعيات المجتمع المدني إلى الشارع غير المنظم[1].

بالنظر إلى دور جمعيات المجتمع المدني في الحراك الشعبي فإن المظاهرات التي حدثت في بداية الاحتجاجات كانت بنداء من جمعية "مواطنة"، وكانت "جمعية العلماء المسلمين" من أولى المنظمات الوطنية العريقة التي استجابت للحراك الشعبي، ونادت بضرورة الاستجابة لمطالب الشارع، إلى جانب تخلي "جمعية المجاهدين" عن الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة وانحيازها للحراك الشعبي. كما أن "المنظمة الوطنية للمجاهدين" أعلنت هي الأخرى عن رفضها للعهدة الخامسة[2]. إضافة إلى عقد عدة لقاءات كالندوة الوطنية لفعاليات المجتمع المدني التي انعقدت بتاريخ 15-02-2019م، وهي مبادرة وقعتها أكثر من 71 نقابة وجمعية وطنية، من بين ما تضمنته هذه المبادرة فتح حوار وطني شامل مع مختلف فعاليات المجتمع المدني[3].

ظهرت بوادر ولادة مجتمع مدني مختلف تماما لما كان عليه سابقا في عهد الرئيس الجزائري الراحل عبد العزيز بوتفليقة، فبعض المنظمات الوطنية التي كانت تقف بجانب النظام السياسي آلت إلى التفكك، والذي سمح بظهور جمعيات بمختلف أنشطتها معارضة

---

[1] لقمان مغراوي، "دور فواعل المجتمع المدني في الجزائر: دراسة تحليلية لتداعيات الحراك الشعبي في الجزائر على أداء وفاعلية المجتمع المدني 1989م-2020م"، ***مدارات سياسية***، م.5، ع1 (2020م)، ص ص. 364، 365.

[2] محمد السبيطلي، ***حراك الجزائر: أزمة النظام بين الإصلاح أو القطيعة***، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2019م)، ص ص. 13، 14.

[3] مغراوي، ***المرجع السابق***، ص. 366.

للنظام السياسي والترشح للعهدة الخامسة هو التحاق عديد من الأطراف المعارضة للنظام السياسي من أحزاب سياسية وشخصيات سياسية سابقة(وزراء ورؤساء سابقين)، أساتذة التعليم العالي، الطلبة، مختلف النقابات المستقلة والاتحاد الوطني لمنظمات المجاهدين ومجموعة من الصحافيين[1].

إن قدرة المجتمع المدني على لعب أدوار مؤثرة تتزايد في السَياق الحالي الذي تشهده الجزائر في ظل الأزمة الصحية (كوفيد 19)[2]. فقد تم اعتماد 2635 جمعية في ظرف شهر وهي فترة قصيرة لاعتماد هذا الرقم الكبير من الجمعيات مقابل 4000 ملف طلب تأسيس على المستوى الوطني وتوجد 1376 طور الدراسة فيما تم رفض ملفات 341جمعية[3]، وهذا راجع إلى التصريحات المتكررة لرئيس الجمهورية عبد المجيد تبون المؤكدة على ترشحه باسم المجتمع المدني في بنائه قاعدة للحكم من خارج الأحزاب اعتمادا على التنظيمات والجمعيات الناشطة ضمن المجتمع المدني[4]، وأيضا راجع إلى الأزمة الصحية حيث وضعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية ستة تسهيلات في بيان لها أمام المواطنين من أجل تأسيس جمعيات بلدية ذات طابع خيري وتضامني ولجان الأحياء والقرى والتجمعات السكانية، تمثلت هذه التسهيلات في[5]:

- ✓ إتاحة التسجيل عبر المنصة الرقمية المعدة لهذه العملية على موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية؛

---

[1] السبيطلي، ***المرجع السابق***، ص ص. 27، 28.

[2] مغراوي، ***المرجع السابق***، ص. 368.

[3] نادية سليماني، "اعتماد 2635 جمعية في ظرف شهر واحد و1376 قيد الدراسة"، في***https://elchoroukonline.com***:تاريخ الاطلاع (6-06-2022).

[4] فتيحة زماموش، "تبون يراهن على 100 ألف جمعية لبناء قاعدة للحكم"، وارد في: ***https://ultraalgeria.ultrasawt.com*** ، تاريخ الاطلاع على الموقع: (03-04-2022).

[5] فتيحة زماموش،"بسبب كورونا...تسهيلات جديدة لتأسيس الجمعيات في 10 أيام"، في: https://ultraalgeria.ultrasawt.com/، تاريخ الاطلاع : (2022/04/03).

- ✓ دراسة الملف في أجل لا يتعدى 10 أيام؛
- ✓ إنشاء مداومة على مستوى البلدية؛
- ✓ تنظيم مواعيد انعقاد الجمعيات العامة؛
- ✓ أسقطت الوزارة شرط إثبات ملكية أو إيجار مقر للجمعية على المؤسسين واكتفت بإثبات محل يوضع تحت تصرفها. إضافة إلى وضع قاعة اجتماع من طرف البلدية تحت تصرف الأعضاء المؤسسين لعقد جمعيتهم العامة؛
- ✓ أعفت المديرية العامة للضرائب في الجزائر الجمعيات ذات الطابع الإنساني والخيري المعتمدة، إضافة إلى الهلال الأحمر الجزائري من حقوق الجمركة والرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع التي تصلهم على شكل هبات والتي توزع في إطار إجراءات التضامن[1].

ما هو ملاحظ في هذه الفترة أي فترة الحراك الشعبي وفترة الأزمة الصحية تزايد ظهور الجمعيات التي كان هدفها التوعية ومساندة الشارع في مناهضة النظام السياسي بالنسبة للفترة الأولى. أما الفترة الثانية فتمثل هدفها في التوعية والتحسيس بخطر فيروس كورونا ودعم المجهود الوطني التضامني فظهرت عديد الجمعيات الخيرية.

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، "أصوات مغاربية، الجزائر.. إعفاء الجمعيات الخيرية من الجمركة والضريبة لمواجهة كرونا"، في https://maghrebvoices.com: ، تاريخ الاطلاع: (19-03-2022).

المبحث الثاني: كيفيات إدارة الأزمات

يقصد بكيفية إدارة الأزمات الأساليب والاستراتيجيات التي تنتهجها الدولة أو منظمة ما لإدارة الأزمة بوجود متطلبات مادية، وبشرية، وتنظيمية وإدارية لتحقيق أهداف معينة.

المطلب الأول: الأساليب أو الاستراتيجيات التقليدية والحديثة والعلمية لإدارة الأزمات

- هناك العديد من الاستراتيجيات التقليدية لمواجهة الأزمات منها[1]:

1. **أسلوب الهروب:** تتمثل هذه الإستراتيجية في شكلين الهروب المباشر، وهو الابتعاد عن مجال الأزمة والإقرار بعدم القدرة على مواجهتها مقابل الاستعداد لتحمل تبعات هذا الهروب. وهناك الهروب غير المباشر أي اصطناع مواقف تظهر المدير أو القائد أنه بعيد عن الأحداث أثناء الأزمة أو ليس له علم بها أو تعذر الاتصال به.
2. **التنصل من المسؤولية:** أي إلقاء المسؤولية على الآخرين ومحاولة تبرير حدوث الأزمة بحجج منطقية في ظاهرها لكنها لا تغير من الواقع شيئا.
3. **إظهار السيطرة على الأزمة:** يكون بالتعامل مع الجوانب المعتادة حيث توجد خبرة للتعامل معها أو خبرة سابقة ثم التعامل مع جوانب مماثلة مما يؤدي إلى تنامي العوامل الجديدة، والأكثر عموما وتجاهل تأثيرها كأنها غير موجودة.
4. **التنفيس:** تلجأ المنظمة وفق هذه الإستراتيجية إلى تخفيف الضغط من خلال التعامل مع جزئية واحدة فقط من الأزمة كتلبية أحد مطالب العمال المضربين أو الاستماع لهم وتقديم الوعود[2].
5. **إنكار الأزمة، الكبت وتشكيل لجان:** يتم إنكار الأزمة بواسطة التعتيم الإعلامي على تفاصيلها لأن المديرين يرون في إظهارها تقليل من قدراتهم وإساءة لهم. أما أسلوب

---

[1] محمد بن صغير ، مسعود بونعمة، ***الأساليب الحديثة لإدارة الأزمات في الفقه الإداري المقارن***، مذكرة ماستر (جامعة زيان عاشور–الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015م–2016م)، ص. 20.

[2] آية رياض عبد القادر بورزان، **إدارة الأزمات** (سوريا: الجامعة الإفتراضية السورية، 2021)، ص. 127.

الكبت فيعني منع ظهور الأزمة لأجل تدميرها والقضاء عليها. وأخيرا تشكيل لجان فتلجأ الإدارة أحيانا إلى هذه الإستراتيجية بهدف الحصول على المعلومات عن قوى الأزمة، ودوافعها والجهات التي تقف خلفها لكسب الوقت[1].

- أما الاستراتيجيات الحديثة فهناك طريقتين شائعتين في إدارة الأزمات تتمثل الأولى في الدراسة المبدئية لأبعاد الأزمة، أما الثانية تقوم على تسعة استراتيجيات.

الطريقة الأولى: الدراسة المبدئية لأبعاد الأزمة تتمثل في[2]

يتم التركيز فيها على تحديد العوامل المشتركة في الأزمة، وترتيبها ومدى تأثيرها بحسب خطورتها، والتعرف على القوى المسببة لها ومصادرها وكيف يمكن إضعافها والنتائج التي حدثت بسببها وما يمكن أن يحدث مستقبلا وردود أفعال المتأثرين بها وتحديد المصالح والصراعات المرتبطة بها، وبعد تحديد هذه العناصر يتم القيام بالدراسة التحليلية للأزمة التي تتمثل في تحليل المعلومات الموجودة والتأكد من أسباب الأزمة وعلاقة العامل البشري وتأثيره في ظهورها، وإلى أي مرحلة وصلت إليها والتي يتم فيها اختيار الأسلوب المناسب لإدارة الأزمة، ثم تليها مرحلة التخطيط لمواجهة الأزمة باستحداث فريق عمل متكون من خبراء وأصحاب اختصاص في مجالات مختلفة، لاحتواء الأزمة مع إتباع طريقتي إفراغ الأزمة والمشاركة الديمقراطية، وأخيرا مرحلة التدخل العملي التي تكون بالتدخل بناء على الخطوات الثلاثة السابقة، الهدف المهم في هذه المرحلة هو المحافظة على الكيان الإداري باستعمال الأساليب المناسبة.

[1] عبد الله محمد الفقيه، **إدارة الأزمات** (اليمن: دار الكتاب الجامعي، 2011)، ص ص.146-148.

[2] بن صغير، بو نعمة، ***المرجع السابق***، ص.21.

الطريقة الثانية: تقوم على تسعة استراتيجيات[1]:

1. إستراتيجية الفريق المتكامل (فرق العمل): تكوين فريق دائم أو مؤقت لإدارة الأزمات يضم مختلف الاختصاصات والخبرات لمواجهة الأزمة ودراستها وتحديد أساليب التعامل معها.
2. تعبئة الاحتياطات: تعمل المنظمة وفق هذه الإستراتيجية إلى تكوين احتياطات لمواجهة الأزمة، كالاحتياطات النقدية واحتياطات المواد الخام.
3. المشاركة: تعمل المنظمات وفق هذه الإستراتيجية على خلق ثقافة الشراكة مع الأطراف المتأثرة بالأزمة وتستعمل عندما تتعلق الأزمة بالأفراد أو محورها العنصر البشري.
4. احتواء الأزمة: أي حصار الأزمة في نطاق محدود واستيعاب الضغوط التي تولد بهدف امتصاص الأزمة.
5. تصعيد الأزمة: تستخدم هذه الإستراتيجية في مواجهة التكتلات التي تصنع الأزمة، ويتم إضعاف هذه التكتلات عن طريق تصعيد الأزمة ودفع الصراعات بين هذه التكتلات حتى تصل إلى مرحلة تعارض المصالح التي ينجم عنه تفككها، وتتبع هذه الإستراتيجية عادة في الأزمات السياسية بين الأحزاب ذات الدعم الجماهيري ذي التوجهات المتناثرة.
6. تفريغ الأزمة من مضمونها: يتم تحديد مضمون الأزمة في البداية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو دينية أو ثقافية، ومن ثم إفقادها هويتها وقواها الدافعة، وذلك إما بالتحالفات المؤقتة مع القوى المسببة لها، أو بالاعتراف الجزئي بالأزمة ثم إنكارها.

[1] رياض بورزان، ***المرجع السابق***، ص ص.128، 129.

7. تدمير الأزمة ذاتيا (من الداخل): تقوم هذه الإستراتيجية على خلق الصراع بين القوى الصانعة للأزمة مما يؤدي إلى تدميرها.
8. إعلان الوفرة الوهمية: تستخدم مع الأزمات التي يرافقها حالة من الخوف بين الناس، مثل الأزمات التموينية المتعلقة بالسلع الأساسية، تلجأ هنا الحكومات إلى الإعلان عن توفر هذه السلع باحتياطات كبيرة.
9. تحويل مسار الأزمة: تستخدم مع الأزمات التي لا يمكن وقف تصاعدها، هنا يتم تحويل الأزمة إلى مسارات بديلة ويتم احتوائها عن طريق استيعاب نتائجها والاعتراف بأسبابها ثم التغلب عليها ومعالجة إفرازاتها ونتائجها[1].

- تتكون الأساليب العلمية لمواجهة الأزمات من الخطوات الستة التالية[2]:

1. اختراق الأزمة: محاولة سبر أغوار الأزمة والتعرف على أسبابها وقواه وعناصرها ودوافعها ومتغيراتها.
2. تكوين قاعدة: استقطاب بعض قوى الأزمة إلى صف المنظمة.
3. مقاومة الأزمة: محاولة السيطرة على أسباب الأزمة ونتائجها.
4. الانتشار: التوسع في مقاومة الأزمة على حساب قوى الأزمة التي تتراجع وتضعف شيئا فشيئا.
5. التحكم والسيطرة: محاولة العودة إلى الوضع القائم قبل حدوث الأزمة.
6. التعلَم: الاستفادة من تجربة الأزمة والبحث في الإيجابيات التي يمكن الاستفادة منها.

[1] بن صغير، بو نعمة، ***المرجع السابق***، ص.23.

[2] رياض بورزان، ***المرجع السابق***، ص.130.

المطلب الثاني: متطلبات مواجهة الأزمة

يقصد بمتطلبات مواجهة الأزمة الأدوات والوسائل المادية والبشرية والتنظيمية[1].

1. **المتطلبات المادية:** تتمثل في[2]

- وجود مركز إدارة الأزمة: وهو مكان يتم تحديده كمركز يتجمع فيه فريق إدارة الأزمة طيلة فترة الأزمة، يشترط فيه المساحة الكافية والتجهيزات الضرورية للعمل والتأمين الكامل للمركز، تتمثل مهامه في جمع المعلومات وتحليلها وإعداد الخطط المناسبة للتعامل مع المواقف والتطورات الناتجة عن الأزمة، أيضا تنسيق الجهود سواء بين المعنيين بالاستجابة للأزمة داخل المنظمة أو مع الجهات الرسمية المعنية أو مع المراكز ذات العلاقة.
- وسائط النقل والحركة: تتطلب عملية إدارة الأزمة توفير وسائط النقل والحركة اللازمة قد تتمثل في الطائرات، السيارات وغيرها، ففي وحدة إطفاء الحرائق مثلا تحتاج سارت إطفاء ويقسم الباحثون وسائط النقل والحركة المطلوبة في إدارة الأزمات إلى نوعين: تتمثل **الأولى** في أدوات مطلوبة بشكل مستمر، وتحتاجها عملية مواجهة الأزمات بغض النظر عن نوع الأزمة و**الثانية** أدوات تختلف ن أزمة إلى أخرى يتم طلبها حسب الحاجة إليها.
- السيولة النقدية: فالمال عنصر مهم لإدارة الأزمة سواء أثناء إدارتها بشراء المستلزمات الخاصة حسب كل أزمة، أو بعد الأزمة بتقديم تعويضات مالية مثلا أثناء الكوارث أو أزمة صحية.

[1] محمد الفقيه، ***المرجع السابق***، ص ص.84-88.

[2] ***المرجع نفسه***، ص ص.89-91.

2. المتطلبات البشرية (فريق إدارة الأزمات): تتمثل في[1]

يقصد بفريق إدارة الأزمات الأفراد الذين يعملون على منع وقوع الأزمات والتخفيف من آثارها إذا وقعت، يشترط فيه أن يشكل من بين شاغلي مواقع الإدارة العليا في المنظمة، أن لا يزيد عدد الأعضاء عن الحد المطلوب، التعدد في التخصصات بما يتناسب واحتياجات الأزمة أو الأزمات، العمل الجماعي والتعاون بين الأعضاء واتخاذ قرارات جماعية تتناسب مع تعقيدات وتشابكات الأزمات المعاصرة وتعدد القوى المتأثرة بها والمؤثرة فيها.

تختلف المنظمات في تحديد المسؤوليات المنوطة بفريق إدارة الأزمات حسب هياكلها التنظيمية ورؤيتها الفلسفية، لكن بشكل عام تميل إلى إعطاء الفريق سلطات كافية ويقوم فريق الأزمات بمهام عديدة وفي أي مرحلة من الأزمة كصنع القرارات المتصلة بالأزمة، تحديد وتنفيذ إستراتيجية الاستجابة للأزمة، إدارة عمليات جمع، تحليل، توزيع، وتخزين المعلومات وتحديد النقطة التي تنتهي عندها الأزمة.

3. **المتطلبات التنظيمية والإدارية:** تتمثل في[2]

- نظام اتصال فعال:وهو الحوار الذي يدور بين المنظمة وجمهورها قبل وأثناء وبعد وقوع الحدث السلبي، يهدف هذا الاتصال إلى التقليل من الأضرار التي قد تلحق بسمعة المنظمة وذلك بتحمل المنظمة مسؤوليتها في الأزمة والتعامل الإيجابي مع ما تطرحه الأطراف المتأثرة بالأزمة، يمتاز نظام اتصال الأزمة على عكس نظام اتصال داخل المنظمة بأنه يتوجه إلى الجمهور الداخلي والخارجي في أدواته وسياساته وقنواته، ويتكون من فريق الاتصال والجمهور المستهدف والناطق الرسمي والخبراء والمركز الإعلامي والسياسات والإجراءات ومراحل الاتصال.

[1] المكان نفسه.

[2] ***المرجع نفسه***، ص ص.93-100.

- سجل للأزمات:هو بمثابة ذاكرة المنظمة تسجل الأزمات التي يحتمل أن تتعرض لها المنظمة وأسبابها وقواها والكيفية التي ستتطور بها تلك الأزمات وكيف يمكن إدارتها.
- وسائل التأثير في الأزمة:يجب أن تتوافر لدى فريق إدارة الأزمة أدوات ووسائل يمكنه بواسطتها التأثير في الأزمة، من بينها قدرة الإدارة على منح أو منع المزايا المختلفة فإذا كانت الأزمة تتصل بالتغطية السلبية في وسائل الإعلام فقد تستخدم الإدارة سياستها الإعلانية للتأثير على قوى الأزمة.
- أدوات الصدام:هي تلك الأدوات التي يمكن من خلالها مواجهة الأزمة قد تتضمن توظيف العنف تجاه قوى الأزمة، لكن الحكومات أو الشركات أو المؤسسات اليوم لا يمكنها اعتقال العمال المضربين أو استعمال العنف لإجبارهم على العودة إلى العمل لأنه قد يؤدي إلى أزمات أكبر.
- أدوات الامتصاص:هي السياسات والإجراءات التي يمكن لفريق الأزمة اتخاذها للاستجابة لقوى الأزمة وتتعدد وتتنوع أساليب الامتصاص، فقد تشمل تشكيل لجان التحقيق المشتركة أو الاستجابة الجزئية أو الكلية للمطالب المطروحة أو توجيه الانتباه نحو قضايا أخرى.

المطلب الثالث: الهدف من إدارة الأزمة

تقاس كفاءة أي مؤسسة بكيفية إدارتها للأزمات فانعدام الكفاءة يساهم في تفاقم المشكلة لأن التدرب على التعامل مع الأزمات، ووضع سناريوهات استعدادا لإدارة الأزمات الغرض منها أنه إن لم تستطع المؤسسة منع حدوثها فعلى الأقل تتمكن من تخفيف آثارها. كما يضمن التدريب التأكد من كون ردود فعل جميع العاملين بالمؤسسة سريعة وصحيحة تتناسب مع درجة الحدث ونوعه. الغرض الحقيقي من إدارة الأزمة هو محاولة السيطرة على الأزمة، ومنع تفاقمها وتقليل خسائرها[1].

واجهت الجزائر عدة أزمات نتيجة الكوارث الطبيعية أو أمراض معدية عالجتها بأساليب ووسائل مختلفة على سبيل المثال عند حدوث زلزال بومرداس سنة 2003م، انتهجت الدولة الطريقة الأولى في الأساليب الحديثة وهي الدراسة المبدئية لأبعاد الأزمة[2]، حيث قامت مصالح الحماية المدنية لولاية بومرداس بإعلام المركز الوطني لتنسيق العمليات بالمديرية العامة للحماية المدنية الذي أعطى الأمر لرئيس الوحدة الرئيسية ورؤساء الوحدات الثانوية مباشرة بعد الهزة للقيام بعمليات استطلاعية وإرساء حصيلة أولى مؤقتة على حجم الكارثة، تم اقتراح وضع حيز التنفيذ مخطط تنظيم الإسعافات الأولية وتم تنصيب مركز إسعاف طبي مدعم بأطباء وضباط مجهزين بكل العتاد الطبي بعد عملية الاستطلاع وجمع المعلومات من مختلف وحدات الحماية المدنية ثم طلب التدعيم بالإمدادات الأولية المتمثلة في الوسائل

[1] فاطمة صالحي، "إدارة الأزمات الصحية في الجزائر: الفشل السياسي والإداري في إدارة أزمات الأوبئة– إدارة أزمة وباء كوليرا أنموذجا 2018م"، (جامعة 8 ماي 1945، قالمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019م)، ص. 14.

[2] أنظر الأساليب الحديثة لإدارة الأزمات، ص. 26

البشرية، المادية، أجهزة الاتصال اللاسلكيَة لتغطية الكارثة، بعد وصول هذه الإمدادات تم توزيعها على جميع المستشفيات والوحدات الصحية المتواجدة في إقليم الولاية[1].

ما هو ملاحظ في إدارة هذه الأزمة هو استعمال أسلوب فرق العمل في الدراسة المبدئية لأبعاد الأزمة بالاستعانة بالوسائل المادية والبشرية والمالية.

أما في أزمة كوليرا سنة 2018م اتخذت السلطات الجزائرية أسلوب تقليدي، والمتمثل في تشكيل لجان[2] حيث قامت بتشكيل خلية أزمة على مستوى وزارة الصحة وإطلاق التحقيق والتحري الوبائي، إنشاء لجنة وطنية مشكلة من وزارة الداخلية ولجان ولائية لمراقبة الأمراض المتنقلة عبر المياه، تشكيل خلايا أزمة وأخيرا تشكيل لجنة طوارئ مع الوزارات المعنية، أما الوسائل المستعملة فكشفت الأزمة عن غياب الإمكانيات المادية والبشرية والإجراءات الاحترازية والوقائية[3].

وبالنسبة للأزمة الصحية كوفيد-19 التي حدثت في أواخر 2019م وبداية سنة 2020م بسبب فيروس كورونا بدأت إدارتها باتخاذ مجموعة من التدابير الاحترازية بأسلوب إظهار السيطرة على الأزمة وهو أسلوب تقليدي تم اتخاذه لأنه تم التعامل مع أزمة مشابهة من قبل (أزمة كوليرا)، فهو أسلوب يعتمد على التعامل مع الجوانب المعتادة والتي قد تم التعامل معها. تمثلت هذه التدابير الاحترازية بغلق جميع المؤسسات التعليمية والتكوينية، وقف جميع وسائل النقل داخل المدن وما بين الولايات، تسريح خمسين بالمائة من الموظفين، غلق المطاعم، المقاهي، الحدود البرية، تعليق الرحلات الجوية وتم فرض حجر

---

[1] كنزة عشاشة، "مضامين الإغاثة والعمل التطوعي في إدارة الأزمات في الجزائر: زلزال بومرداس أنموذجا"، ملتقى وطني حول الإدارة الجزائرية للأزمات والكوارث: نحو تبني استراتيجيات فعالة، (جامعة 8 ماي 1945م، قالمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019م)، ص. 7.

[2] أنظر الأساليب التقليدية لمواجهة الأزمة، ص.25

[3] توفيق بوراس، "إدارة الأزمات الصحية في الجزائر: دراسة أزمتي الكوليرا 2018م وكورونا 2020م"، ***الجزائرية للأمن و التنمية***، م10، ع3 (جويلية 2021م)، ص.41.

صحي جزئي على كل الولايات حسب المراسيم التنفيذية، كالمرسوم رقم 20-70، المرسوم رقم 20-72، والمرسوم التنفيذي 20-120، كما تم إصدار البروتوكول الصحي للوقاية من هذا الفيروس مع تشديد العقوبات بفرض غرامات مالية والحبس وإجبارية ارتداء الكمامات، إضافة إلى الإجراءات الاحترازية تم تشكيل لجنة وطنية لرصد ومتابعة تطور انتشار الفيروس، وتمثلت الوسائل المعتمدة في تسخير العتاد الطبي اللازم من أسرَة ومختلف المصحات الطبية، وتسخير مبلغ مالي لاستيراد المواد الصيدلانية واعتماد الكلوروكين كبروتوكول لعلاج المصابين[1].

منذ بداية الأزمة الصحية (كوفيد 19) إلى 2022م تم اعتماد أسلوبين وهما، أسلوب إظهار السيطرة على الأزمة وأسلوب تشكيل لجان.

[1] ***المرجع نفسه***، ص.43.

المبحث الثالث: دور الجمعيات الخيرية في إدارة مختلف الأزمات

إن العمل الجمعوي بأشكاله المتعارف عليها والتي تعتبر الجمعيات أحد أهم صور، ويمثل أحد فروع ووسائل القطاع الثالث–المجتمع المدني–في المجتمعات الحديثة. ويؤدي أدوارا اجتماعية عديدة تضمنت السلامة الدائمة واستمرارية الاستقرار [1]خاصة عند الأزمات لأنها أفضل سند لإدارة الأزمات بكفاءة نسبيا باعتبار الجمعيات الخيرية تقوم على العفوية، المبادرة والطوعية، ولأنها الأقرب إلى المجتمع وقضاياه، وقد تكون الأزمة تخصصية تتعلق بالصحة أو البيئة فتبقى الهيئات والمؤسسات الخيرية هي الأقرب[2]، فقد ظهرت بهذا المفهوم في أوروبا في العصور الوسطى متى كانت تعاني من انتشار الأمراض والفقر والمجاعات ظهرت جمعيات البر والإحسان التي كانت ترعاها الكنيسة، وعملت هذه الجمعيات على تقديم المساعدات الاجتماعية المختلفة[3].

المطلب الأول: أنشطة ومهام المجتمع المدني خلال الأزمات والكوارث:

تتمثل الأنشطة والمهام التي يقوم بها المجتمع المدني عامة والجمعيات الخيرية بصفة خاصة خلال الأزمات والكوارث[4]

1. تقديم الخدمات الإنسانية والطبية والاجتماعية.
2. المشاركة في إعداد أدلة إرشادية عن المخاطر المختلفة والأزمات.

---

[1] أحمد فتحي النجار، "سلسلة إدارة العمل الخيري في ظل الأزمات العالمية والإقليمية(1): دور الجمعيات الخيرية والأهلية في المواجهة"، في: https://medalcentre.org، تاريخ الاطلاع: 10-04-2022م.

[2] علي عيسى الوباري، "إدارة الأزمات والمنظمات الخيرية"، في: https://juhaine.in/index.php، تاريخ الاطلاع: (02-03-2022).

[3] باعلي، ***المرجع السابق***، ص 51.

[4] جمعية الخليج العربي لإدارة الأزمات والكوارث، **دور المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في إدارة الأزمات والكوارث**، في: //m.facebook.com:https ، تاريخ الاطلاع: (10-04-2022).

3. تقديم التجهيزات والمعدات الخاصة بالإغاثة والإسعاف كتوفير الخيام ولوازم الإغاثة الأخرى وإمكانات الإسعافات الأولية، وتوفير المتطوعين المدربين للمساعدة في أعمال البحث والإنقاذ.
4. إعادة التأهيل وإصلاح الضرر بعد الكوارث.
5. إعداد برنامج توعية وتدريب في مجال إدارة الأزمات.
6. المشاركة في جمع التبرعات، ووضع نظام للمنح المقدمة للمتضررين من الكوارث والأزمات.

المطلب الثاني: أدوار منظمات المجتمع المدني في ظل جائحة كورونا المستجد: يتركز في ثلاثة أدوار:[1]

دور توعوي: تنشر الوعي لدى المواطنين حول خطورة الوباء وتحسسهم بضرورة الالتزام بقواعد الصحة ووسائل الوقاية، تقديم معلومات إرشادية لمساعدة المواطنين للتصدي للإشاعات في ظل هذه الأزمة.

دور رقابي: بمتابعة المؤسسات لتطورات الأزمة وكيف تتعامل الحكومة معها ومتابعة شكاوى المواطنين داخل الحجر الصحي والرقابة لضمان احترام السلطة التنفيذية لأحكام الدستور، واحترام الحقوق والحريات أثناء فترة الطوارئ، المتابعة اليومية في السياق المحلي والوطني للوضع الاجتماعي في تفاصيله من خلال متطوعين وفاعلين محليين من خلال وسائل عديدة منها صفحات الفيسبوك واليوتيوب.

دور ميداني: بمساعدة الدولة في توفير الأطر المؤهلة لمعالجة الآثار الناجمة عن الجائحة كتقديم المساعدات العينية و الصحية للمواطنين، بما يستجيب لاحتياجاتهم ويلبي احتياجات

[1] حاتم حمراني، ***المجتمع المدني في ظل زمن كورونا***، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر(جامعة الحسن الثاني: كلية العلوم القانونية والاقتصادية، 2020)،ص ص.5، 6.

المبادرة أو الحملة وذلك بالعمل مع الشبكات أو المجموعات الموجودة للمشاركة في تصميم استجابة التعبئة، اختيار الوسائل التي تلقى صدى لدى المواطنين، ضمان سماع أصوات الفئات المهمشة بتضمين منظمات المجتمع المدني من السكان الأصليين والمؤسسات الدينية والمنظمات المجتمعية في إستراتيجية التعبئة والنظر في المساحة السياسية المتاحة بالاعتماد على القيود المفروضة على حرية التجمع وتكوين الجمعيات التي تفرضها الحكومات.[1]

هذا الإطار العام الذي تلعب فيه الجمعيات الخيرية أدوارها في الأزمات باختلاف أنواعها، وقد شهدت الجزائر أزمات مختلفة استطاعت الجمعيات الخيرية أن تلعب أدوارا في بعض منها وذلك حسب طبيعة الأزمة المتعامل معها، وحسب الإطار القانوني الذي تتحرك فيه.

لعل أولى الأزمات التي تعرضت لها الجزائر هي الأزمة السياسية سنة 1992مجراء ما اصطلح عليها باسم العشرية السوداء التي تعرض لها الشعب الجزائري. وبسبب الوضع الأمني المتأزم والخطير في تلك الفترة لم يسمح بظهور الكثير من الجمعيات بصفة عامة والجمعيات الخيرية بصفة خاصة. فقد قدرت نسبتها بـ 5,46% فقط[2]، فالحركة الجمعوية تعرضت منذ 11 جانفي 1992م إلى بداية الحراك في فيفري 2019م إلى إضعاف ممنهج، فقد فرضت حالة الطوارئ منذ 09 فيفري 1992م ولم ترفع إلا في فيفري 2011م. تم تحويل الكثير من الجمعيات المدنية طوال فترة العشرية السوداء التي أدت إلى مقتل أكثر من 200 شخص، كذلك تم تقزيم وقمع كل الجمعيات التي انتقدت الوضع وممارسة التعتيم عليها كالرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، إضافة إلى خرق كل حقوق الجمعيات

[1] ارون أزيلتون، ريتشيل ميمز، ميشيل أتود، **دليل عملي لمنظمات المجتمع المدني خلال الأزمات**(المعهد الديمقراطي الوطني، 2019)، ص.16.

[2] كوندة، ***المرجع السابق***، ص.137.

التي نص عليها قانون الجمعيات 1990م من قبل السلطة المستخدمة للأوامر التشريعية وكل وسائل التضييق الأخرى[1].

بعدها توالت عديد الكوارث والأزمات في الجزائر كفيضانات باب الواد سنة 2001م وزلزال بومرداس 2003م وأزمة الكوليرا في 2018م، والتي تم التعامل معها على مستوى السلطة المركزية (المحلية) دون مبادرة من الجمعيات خاصة الخيرية منها فقد تكفلت الدولة بتسخير كل الوسائل البشرية، المادية من داخل الوطن وخارجه وتقديم التعويضات المالية عن التجهيزات وعن الوفيات[2]، وذلك راجع إلى المنظومة التشريعية الجزائرية للوقاية من الكوارث والأزمات التي تلزم السلطات والهيئات المؤهلة قانونيا باتخاذ التدابير سواء التنظيمية أو التقنية لتجنب أخطار الكوارث أو تخفف من آثارها عند حدوثها من خلال مرسوم 85-232 المتعلق بالوقاية ن أخطار الكوارث، والمادة 89 من القانون 10-11 المتعلق بالبلدية وهذا دون إشراك منظمات المجتمع المدني في إدارة هذه الكوارث والأزمات[3].

الملاحظ من خلال التشريع الجزائري أنه لم يفصل بين مفهوم الأزمة والكارثة بل أعطى تعريفا واحدا خاصا بالكوارث وكيفية إدارتها فقد أدرجها ضمن الأخطار الكبرى التي عرفها في المادة الثانية من القانون 20-04 أنها كل تهديد يحتمل أن يقع سواء على الإنسان أو بيئته، يمكن أن يكون مصدره مخاطر طبيعية استثنائية أو نتاج نشاطات بشرية. وحدد أهم الكوارث التي تشملها إجراءات الوقاية من خلال المادة العاشرة لخصها في الزلازل والأخطار الجيولوجية، الفيضانات، الأخطار المناخية، حرائق الغابات، الأخطار الصناعية والطاقوية، الأخطار الإشعاعية والنووية، الأخطار المتصلة بصحة الإنسان مثل كوفيد-19

[1] شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ***المرجع السابق***، ص.9.

[2] عشاشة، ***المرجع السابق***، ص ص. 09-14.

[3] فطناسي، ***المرجع السابق***، ص.5.

،الأخطار المتصلة بصحة الحيوان والنبات، أشكال التلوث الجوي أرضي ومائي، الكوارث المترتبة على التجمعات الكبيرة.[1]

ما يبين عدم فصله بين المفهومين هو اعتبار الأخطار المتصلة بصحة الإنسان من الكوارث بينما هي الأزمات التي قد تنتج عن كارثة فالأزمات في أغلب الأحيان هي نتاج عن كوارث وليست هي الكارثة نفسها مثل أزمة كوفيد-19 وأزمة كوليرا.

سنة 2019م عرفت الجزائر أزمة سياسية وبداية الحراك الشعبي الذي شارك إلى جانبه كل فواعل المجتمع الجزائري من بينها المجتمع المدني الذي قدم اقتراحات للخروج من الأزمة بهدف تحقيق مطالب الشعب السياسية، فالصفة المطلبية لتنظيمات المجتمع المدني، حق الاحتجاج، وحق الرقابة وهذا ما يمكنه من التعبئة والتجنيد بطريقة مستمرة ومنظمة وهذا من أجل توجيه الخيارات العمومية تماشيا ومصلحة الفئات الاجتماعية، كذلك المجتمع المدني كسلطة مضادة يعمل على تكريس دولة القانون وحماية حقوق المواطنين والسهر على الحريات العامة[2]. فطلب ممثلو حوالي 100 جمعية بالجزائر العاصمة باتحاد جميع فواعل المجتمع الجزائري من خلال فتح حوار وطني بهدف تأطير الحراك الشعبي وبلورة مطالب الشارع الجزائري من خلال "حوار فواعل المجتمع المدني"، الذي نظمه اتحاد الحركة الجمعوية والمواطنين[3] من بين من شاركوا فيه الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، تجمع الشباب من أجل الجزائر، حركة الابتكار، جمعية عمل والشبيبة[4].

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص.3.

[2] شبيلة العايب، "دور المجتمع المدني في عقلنة الشأن العام "،تحسينبوقارة محرر، ***المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية*** (الجزائر: دار هومة، 2012م)، ص. 71

[3] "100 جمعية تدعو إلى تأطير الحراك في الجزائر"، في: https://www.albayan.ae تاريخ الاطلاع: (10-4-2022).

[4] عثمان لحياني، "أحزاب ومكونات الحراك الشعبي ترفض الانتخابات الجزائرية: لا تحقق التغيير"، في: https://alaraby.co.uk تاريخ الاطلاع :(3-4-2022).

تحصي السلطات الجزائرية حوالي 100 ألف جمعية ذات الطابع الوطني والمحلي غالبيتها صاحبة نشاط موسمي تستهدف تحصيل إعانات من خزينة وزارة الداخلية، والجمعيات على علاقة بالأحزاب السياسية هي الجمعيات الخيرية أي كان لها طابع سياسي أكثر منه اجتماعي طوعي خيري[1].

ما هو ملاحظ أن الجمعيات الخيرية لم يتجسد لها أي دور في هذه الأزمة ذلك أنها كانت أزمة أمنية سياسية، والتي طالب فيها الشارع الجزائري بتغيير شامل لمنظومة الحكم وإلغاء شرعية التفويض التي تحتفظ بها المؤسسة العسكرية منذ الاستقلال واستبدالها بشرعية انتخابية حقيقية. فيما تتميز الجمعيات الخيرية بطابع التطوع والمبادرة في جانب اجتماعي بحت.

أثبتت الأزمة الصحية كوفيد 19 من سنة 2020م لغاية سنة 2022م أهمية المجتمع المدني خاصة في التصدي للأزمة فخلال اجتماع مجلس الوزراء الجزائري يوم2020/04/19 عبر تقنية التخاطب الالكتروني خرج بجملة من الإجراءات كلها تصب في مواجهة وباء كورونا منها تصنيف الجمعيات التي برزت خلال الأزمة الصحية ذات منفعة عامة كان لها دور كبير في التضامن و توزيع المساعدات التي بلغت إلى غاية 18 أفريل 2020 حوالي 388 ألف عائلة التي استفادت من المواد الغذائية المختلفة بكمية فاقت 12 ألف طن وتأكيد رئيس الجمهورية بضرورة الإسراع في اعتماد الجمعيات التي تنشط في هذا المجال خاصة الخيرية منها شرط أن لا يكون لها توجه سياسي وأيديولوجي[2]

[1] عاصف قدادرة، **الجمعيات الخيرية بزمن كرونا-في-الجزائر-والتوظيف-الانتخابي**، في: https://indebendentarabia.com/mode/117671، تاريخ الاطلاع:(19-3-2020).

[2] محمد التوجي، عبد القادر عثماني،" دور الجمعيات الخيرية في مواجهة جائحة فيروس كوفيد-19"، ***المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية***، م.05، ع.03(2020)، ص.188.

من بين الجمعيات الخيرية المساعدة في دعم المجهود الوطني كجمعية كافل اليتيم التي وفرت حوالي 800 ألف كمامة إضافة إلى معقمات ووسائل الوقاية والقيام بعدة حملات للتحسيس والتعقيم، أيضا جمعية اتحاد الشباب للتطوع ساهمت ببرامج تضامنية وتوفير وسائل الوقاية، ودعت الجمعية إلى إيجاد رؤية تسمح بوضع آلية لتنظيم العمل الخيري والمبادرات التطوعية التي يقوم بها المجتمع المدني فاقترحت جمعية الوفاء للتضامن الوطني إنشاء هيئة حكومية وطنية لتنظيم العمل الخيري، وساهمت منذ بداية الوباء بتنظيم ما يفوق خمسون خرجة تحسيسية وإنتاج وتوزيع حوالي تسعون ألفا كمامة، إضافة إلى توزيع إعانات على مستوى مناطق الظل، كما قامت جمعية ناس الخير بتنصيب خلية استعجالية مكيفة سميت بـ "ناس الخير استعجالات" تماشيا مع الوضع الصحي حيث نظمت عدة نشاطات وقائية وخيرية خاصة بالمناطق النائية، ودعت الجمعية باستحداث منصة رقمية خاصة بالمجتمع المدني وأيضا دليل لتسيير الجمعيات يتضمن إجراءات موحدة وتخصيص مراكز تكوين جمعيات ومنظمات المجتمع المدني[1].

اتخذت الكشافة الإسلامية الجزائرية عدة تدابير كتحويل مقراتها من أماكن للنشاط الكشفي إلى مراكز للخدمة العامة تستقبل فيها مختلف الإعانات الغذائية والمعقمات والكمامات لإعادة توزيعها والقيام بحملات تحسيسية، ووضع الهلال الأحمر الجزائري مخطط نشاط استعجالي يستجيب للوضعية الوبائية وانعكاساتها وأطلق حملات تعقيم عبر كافة التراب الوطني وفتح ورشات لخياطة وتوزيع الكمامات، كما نظم قوافل تضامنية لتوزيع المواد الغذائية ومواد النظافة وتطهير وتوزيع المعدات الطبية لفائدة عديد المستشفيات، كما بادر الاتحاد الوطني للمعوقين الجزائريين بخرجات تحسيسية وتوزيع 1000 قفة للمواد الغذائية منذ بداية الحجر الصحي[2].وقامت جمعية الهلال الأحمر الجزائري في إطار حملة "الباب

[1] أمين جميلي، "جمعيات خيرية تكثف جهودها لتقديم المساعدات للمتضررين من جائحة كرونا"، في: https://www.eldjazaironline.net/accueil ، تاريخ الاطلاع:(19-3-2020).

[2] المكان نفسه.

للباب" للتوعية ومحاربة فيروس كورونا بإطلاق قافلة تضامنية 21000 عائلة في ثمانية وخمسون ولاية بالشراكة مع الاتحاد الدولي للجمعيات الهلال والصليب الأحمر والوكالة الأمريكية، وتحتوي هذه القافلة التضامنية على طرود تعقيم وتطهير الوباء[1].

وقامت جمعيات بتبني شعارات توعوية مستمدة من عمق المجتمع كجمعية السنابل الذهبية بالبليدة، وتم تنظيم ملتقى المجتمع المدني بسطيف عرف مشاركة 24 جمعية بين خيرية، ثقافية، فنية وغيرها، تمخض عنه فكرة إنشاء أكبر مركز للكشف عن فيروس كورونا[2].

كما استعانت الجمعيات بمواقع التواصل الاجتماعي وإطلاق حملاتها التحسيسية عبر صفحاتها الافتراضية للتحذير من خطورة الفيروس وضرورة التقيد بإجراءات الأمان، الى جانب حضور جمعيات خلال هذه الأزمة الصحية غابت الكثير منها وتخلت عن دورها كممثل للمجتمع المدني في القيام بعمليات التحسيس والتوعية وتوزيع المساعدات، وانحصر نشاط هذه الجمعيات في مختلف الولايات في أسماء معينة وهي أرقام لا تعكس حقيقة أعداد الجمعيات التي تم تأسيسها منذ تبني الجزائر لدور المجتمع المدني كشريك حقيقي اذ يقدر عددها 120 ألف حسب آخر إحصائيات الوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، ويرجع البعض سبب الغياب وقلة النشاط إلى العجز المالي و خطر العمل الميداني الذي قد يسبب انتشار الوباء [3].أما النقطة الايجابية وبخلاف فترات سابقة كان فيها العمل المجتمعي و الجمعيات تحت غطاء سياسي أو لغايات سياسية فإن في هذه الفترة مع انتشار فيروس كرونا تنامي المبادرات الفردية والجماعية الطوعية جرى بدون غطاء سياسي

---

[1] أمين جميلي، "الهلال الأحمر الجزائري يطلق قافلة تضامنية لمواجهة كورونا "، http://www.eldjazaironline.org، تاريخ الإطلاع في(10_05_2022).

[2] أمين جميلي، "جمعيات خيرية تكثف جهودها لتقديم المساعدات للمتضررين من جائحة كورونا"، ***المرجع السابق***.

[3] هيبة عزيون، "فيما اختفت العشرات منها خلال الأزمة: جمعيات تتحدى كورونا بنشاطات تضامنية وتوعوية"، في: https://www.annasonline.com ، تاريخ الاطلاع:(10-4-2022م).

شكل فحوى المجتمع المدني في صورته الإيجابية.لكن الملاحظ في كيفية إدارتها للأزمة تجسد في الدورين التحسيسي والميداني فقط وغياب الدور الرقابي وهو الدور الذي يبرز إشراك المجتمع المدني في الشأن العام .

استنتاجات الفصل الأول:

كانت فكرة المجتمع المدني الجزائري في العهد العثماني بصفة عامة والجمعيات بصفة خاصة تقوم على الأوقاف التي حصلت من خلال الممتلكات الزراعية والحضرية.

أما في فترة الاستعمار الفرنسي انحصر دور المجتمع المدني في أشكال: النقابات، والجمعيات في المحافظة على الدين، والهوية، والثقافة التي حاول المستعمر طمسها.

في مرحلة الثمانينات ظهر مصطلح المجتمع المدني كممارسة، وتم استعماله كوسيلة- خاصة الجمعيات الدينية- من طرف السلطة السياسية لتجاوز الأزمة الاقتصادية والاجتماعية أنداك.

ثم في مرحلة التعددية ظهر المجتمع المدني في شكله المهيكل ليكون فاعلا رسميا يشتغل ضمن علاقة تشاركية ظاهريا، وتبعية ضمنيا. والجمعيات الخيرية كالشكل الأساسي الذي تدرسه هذه المذكرة لم يظهر في صورته الرسمية، والمهيكلة، والمقننة إلا مع صدور قانون الجمعيات 12-06. ولم يتطور دورها لتصل إلى مستوى شريك، بل انحصر في كونه في تابع على اعتبار أن المخول الأول للتعامل مع الأزمات هي السلطات الرسمية المركزية والمحلية. حتى وان حاولت أن تشارك هذه السلطة في إدارة مختلف الأزمات فان أساليبها تقليدية تغيب فيها الرقابة، ودورها ينحصر في التوعية، وتقديم المساعدات المختلفة .

الفصل الثاني:

دور جمعية كافل اليتيم الخيرية في ولاية غليزان في إدارة أزمة كوفيد19 (2020م-2022م)

مقدمة الفصل الثاني

يبحث هذا الفصل في دور جمعية " كافل اليتيم" في ولاية غليزان في ادارة أزمة كورونا في الفترة الممتدة من 2020-2022، حيث يستهل بدراسة قانون الجمعيات في الجزائر من حيث ايجابياته وسلبياته. ثم ينتقل الى تقصي وضع النشاط الجمعوي في ولاية غليزان خلال فترة الأزمة الصحية، وذلك من خلال اختيار عينة جمعية " كافل اليتيم".

المبحث الأول: قانون الجمعيات في الجزائر –الصلاحيات والقيود

كرست مختلف الدساتير الجزائرية إلى جانب القوانين المختلفة المتعلقة بالجمعيات حق وحرية تأسيس ونشاط الجمعيات فعرف تطورا تدريجيا بعد الاستقلال من الدساتير الأولى بداية من دستور 1963م في المادة التاسعة عشر ثم دستور 1976م في المادة الخمسون، ثم دستور 1989م في مواده الثانية والثلاثون، التاسعة والثلاثون والمادة الأربعون كذلك دستور 1996م في مادته الواحدة والأربعون[1]، وفي مختلف القوانين كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم(05): يمثل تطور قانون الجمعيات في الجزائر

التشريع	مضمونه
الأمر رقم 71-79 المؤرخ في 03 ديسمبر 1971 المتعلق بالجمعيات	كرس نظام الاعتماد للجمعيات الوطنية و الجمعيات الولائية، واشترط موافقة القطاع الوزاري الذي له علاقة بمجال نشاط الجمعية وأهدافها، بالإضافة لرقابة السلطة المختصة في تسيير موارد الجمعية، واشتراط رخصة مسبقة لتعديل قانونها الأساسي.
الأمر رقم 72-21 المؤرخ في 07 جوان 1973 المعدل للأمر رقم 79-71 المؤرخ في 03 ديسمبر 1971 المتعلق	صدر الأمر لتعديل المادة الثانية من الأمر كما هو مذكور، والذي استوجب أخذ رأي المدير الولائي المعني بمجال نشاط الجمعية قبل اعتمادها.

[1] صدام حسين مدبر، البحث عن معايير نصية بشأن القانون المنظم لحرية الجمعيات، **مشاركة الجمعيات الخيرية في خدمة المنفعة العمومية** (الجزائر: لباد، 2021م)، ص. 259.

بالجمعيات.	
الأمر رقم 73-13 المؤرخ في 03 أفريل 1973 والمتعلق بإلغاء الفقرة الثانية من المادة الثالثة والعشرون من الأمر رقم 71-79 المؤرخ في 03 ديسمبر 1971 والمتعلق بالجمعيات	جاء هذا النص التشريعي لإلغاء الفقرة الثانية من المادة الثالثة والعشرون من الأمر رقم 71-79 المؤرخ في 03 ديسمبر 1971 والتي أحالت على المرسوم إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي.
القانون رقم 87-15 المؤرخ في 21 جويلية1987 المتعلق بالجمعيات	أدخل هذا القانون بمبدأ التصريح المسبق للجمعية مع استثناء بعض الأصناف التي تخضع للاعتماد المسبق، إلى جانب السماح للسلطة المختصة باستبعاد أي عضو من الجمعية وأيضا تمكينها من اتخاذ قرار الحل الإداري للجمعية، وكذا إمكانية مشاركة الشخصية العمومية المانحة للإعانات في إدارة الجمعيات . وتم تحديد كيفيات تطبيق القانون والأحكام القانونية المشتركة المتعلقة بالجمعيات بموجب المرسوم رقم 16-88 المؤرخ في 2 فيفري 1988.

المصدر: حليمة موساوي، دور المجتمع المدني في صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر، دراسة حالة منتدى رؤساء المؤسساتfce،2001-2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د(المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،.2022-2021)

ثم جاء القانون رقم 12-06 في 12 جانفي سنة 2012م، القانون الأساسي للجمعيات المعدَل للقانون 90-31 وهو القانون المعمول به حاليا. منحت هذه الأطر التشريعية والتنظيمية للجمعيات صلاحيات لإنشائها واعتمادها من جهة ومن جهة أخرى فرضت عليها جملة من القيود عرقلت نشاطها سيتم توضيح هذه الصلاحيات والقيود في العناصر التالية

المطلب الأول: التعريف بقانون الجمعيات التأسيسي(12-06)

عرفت الجزائر قانون آخر للجمعيات بعد القانون 90-31 وهو القانون 12-06 المؤرخ في جانفي 2012 المعدل للقانون 90-31 يتضمن ستة أبواب، وأربعة وسبعون مادة، يحتوي الباب الأول على أحكام عامة من حيث الموضوع والهدف ومجال التطبيق، أما الباب الثاني يحتوي على فصلين الأول يعالج تأسيس الجمعيات والفصل الثاني تناول حقوق الجمعيات وواجباتها، أما الباب الثالث تضمن تنظيم الجمعيات ويحتوي على ثلاث فصول، الفصل الأول عالج القانون الأساسي للجمعيات، والفصل الثاني تناول موارد الجمعيات، أما الفصل الثالث تطرق لكيفية تعليق نشاط الجمعيات و كيفية حلها، وفي الباب الرابع تضمن الجمعيات الدينية والجمعيات ذات الطابع الخاص وهو الآخر يحتوي على فصلين فالأول تطرق للجمعيات الدينية أما الفصل الثاني خص الجمعيات ذات الطابع الخاص وتضمن ثلاثة أقسام القسم الأول للمؤسسات، والقسم الثاني للوداديات، أما القسم الثالث للجمعيات الطلابية والرياضية، وفي الباب الخامس فقد تضمن كيفية تنظيم نشاطات الجمعيات الأجنبية، وأما الباب السادس الأخير جاء ليعالج الأحكام الانتقالية والختامية[1].

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، المؤرخة في 15 جانفي 2012م، ص ص. 34-41.

المطلب الثاني : الصلاحيات التي جاء بها القانون التأسيسي12-06

وسَع القانون رقم 12-06 المتعلق بالجمعيات من دائرة عمل الجمعيات لتشمل المحافظة على البيئة وحماية حقوق الأفراد في جميع المجالات التربوية والعلمية والثقافية وأخيرا العمل الخيري والإنساني حسب المادة الثانية منه[1] عكس القانون 90-31 الذي قد كان قلص من هذه المجالات خاصة العمل الخيري، وفي الشروط المتعلقة بالمؤسسين اشترط المشرع الجزائري في المادة الرابعة سن الثامنة عشر فما فوق أي أنه زاد من إمكانية تأسيس الجمعية ففي القانون 90-31 اشترط سن التاسعة عشر سنة ، إضافة إلى التمتع بالجنسية الجزائرية لم يحدد المشرع نوع الجنسية أصلية أو مكتسبة وتركها دون أي قيد أو مدة على عكس القانون 71-79 كان يشترط في من يريد تأسيس جمعية أن يتمتع بجنسية جزائرية منذ سنتين على الأقل وبعد ذلك قام المشرع بتمديدها إلى عشرة سنوات، كذلك سمح المشرَع في المادة السابعة عشر للجمعيات الجزائرية باكتسابها الشخصية المعنوية بمجرد تأسيسها والتمتع بعدة حقوق بعد ذلك كالتصرف باسمها لدى الغير ولدى الإدارات العمومية، أيضا سمح لها بحق التقاضي والقيام بكل الإجراءات المرتبطة بذلك أمام الجهات القضائية المختصة في حالة تعلَق النزاع بهدفها أو بأملاكها أو المساس بأحد أعضائها في إطار ممارسة نشاطها أيضا منح لها صلاحية إبرام العقود والاتفاقيات التي لها علاقة مع هدفها[2].

جاء التعديل الدستوري لسنة 2020م بضمانات مهمة بشأن الاعتراف بحرية الجمعيات في المادة الثالثة والخمسون وهي أن يكون إنشاء الجمعيات بمجرد التصريح فقط.

أقشيش زهرة، دور الجمعيات الصحية في مجال الصحة على ضوء ما نصت عليه المنظمة العالمية للصحة، **مشاركة الجمعيات الخيرية في خدمة المنفعة العمومية**(الجزائر، لباد،2021)، ص.44.

[2] بن ناصر بوطيب، النظام القانوني للجمعيات في الجزائر- قراءة نقدية في ضوء القانون 12-06، "**دفاتر السياسة والقانون**"، ع.10، (جانفي2014م)، ص ص. 255- 257.

وليس عن طريق طلب الاعتماد من الإدارة العامة ووضع ضمانة مهمة وهي ألا تحل الجمعيات إلا بمقتضى قرار قضائي[1]، وهذا يجعل الإدارة ملزمة باحترام القوانين أكثر ولا ترفض نشأة الجمعية لمجرد الرفض، فعليها تحضير ملف قانوني واضح لرفع الدعوى أمام القضاء، بينما لو منحت هي سلطة الرفض لتسجيل الجمعية فسيسهل عليها ذلك ولأتفه الأسباب وبما أن الجمعية تهدف لعمل تطوعي، مجاني وغير مربح فقد تعزف عن اللجوء للقضاء لما يتطلب من جهد ووقت ومصاريف[2]. إلى جانب الحل القضائي للجمعيات سمح المشرع أيضا بالحل الإرادي الذي يعلن من طرف أعضاء الجمعية أي دون تدخل الإدارة في ذلك حسب المادة 42 من القانون 12-06 أيضا استفادة الجمعيات التي تهدف إلى الصالح العام من إعانات ومساعدات مادية من الدولة أو الولاية أو البلدية، وكل مساهمة أخرى سواء كانت مقيدة أو غير مقيدة بشرط حسب المادة الرابعة والثلاثون في الفصل المتعلق بموارد الجمعيات وأملاكها وهذا ما يساعدها على أداء نشاطها بفاعلية وكفاءة[3] وهذا لا يعني عدم استقلاليتها المالية بما أن المادة تنص على التمويل الحكومي المحتمل للجمعيات مادامت ذات منفعة عامة و تعترف لها السلطة العمومية بذلك وهو الأمر الجديد في قانون الجمعيات[4]، إلى جانب التمويل الحكومي نصت نفس المادة على موارد أخرى وهي اشتراكات أعضائها ومداخيل التبرعات والوصايا التي تعتبر من أهم المصادر التمويلية، خاصة في

[1] مدبر، ***المرجع السابق***، ص. 262.

[2] بوشامي، ، ***المرجع السابق***، ص.264.

[3] إسماعيل ذباح، "النشاط الجمعوي من منظور التشريع الجزائري"، ***العلوم القانونية والاجتماعية***، م.5، ع.2 (جوان 2022م)، ص. 301.

[4] مغراوي، ***المرجع السابق***، ص. 361

ظل قلة الدعم الحكومي لاسيما اذا كان نوع الجمعية في حد ذاته يسمح لها بتلقي هذا النوع من الموارد بشكل كبير خاصة الجمعيات الخيرية نظرا لاستقطابها المكثف له[1] .

إلى جانب الاستقلال المالي ضمن القانون12-06 للجمعيات الاستقلال الهيكلي أو الوظيفي بين الأحزاب و الجمعيات وهو ما يسمح لها أن تلعب أدوارها كاملة، وتتيح المادة الرابعة والعشرون للجمعية الحق في القيام بالنشاطات العلمية والندوات والأيام الدراسية أي إمكانية دراسة المشاكل المجتمعية بطريقة علمية خاضعة للتنظيم، وحسب المادة السابعة عشر تسمح للجمعيات أهلية التقاضي والحق في إقامة شراكة مع السلطات العمومية بما يتوافق وأهدافها ومشاركة الدولة في تحقيق الصالح العام حسب نص المادة الثانية.[2]

المطلب الثالث: قيود الجمعيات في ظل القانون 12-06

يتمثل أول قيد في اعتماد تأسيس الجمعية حيث نصت المادة الثانية من القانون على وجوب تحديد موضوع الجمعية بدقة وأن تعبَر تسميتها عن العلاقة بهذا الموضوع، وأن يندرج موضوع نشاطاتها وأهدافها ضمن الصالح العام وأن لا يكون مخالفا للثوابت والقيم الوطنية والنظام العام والآداب العامة وأحكام القوانين والتنظيمات المعمول بها، وأيضا المادة السابعة منه تنص على خضوع تأسيس الجمعية إلى تصريح تأسيسي وإلى تسليم وصل تسجيل و تنص المادة الثامنة على إيداع هذا التصريح بكل الوثائق التأسيسية من طرف الهيئة التنفيذية للجمعية ممثلة في شخص رئيس الجمعية أو ممثله المؤهل قانونا مقابل وصل إيداع تسلمه وجوبا الإدارة المعنية مباشرة بعد تدقيق حضوري لوثائق الملف، هذه المواد جاءت عكس ما جاءت به الدراسات التي خرجت بها الشبكة الأرومتوسطية في إطار إعلان عمان

---

[1] ***بلال حكيمة، إسلام دريهم، الأبعاد الدعوية للجمعيات الخيرية(كافل اليتيم) جمعية كافل اليتيم الوطنية بالوادي أنموذجا***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر(جامعة الشهيد حمة لخضر: معهد العلوم الإسلامية، 2019/2018)، ص.29.

[2] مغراوي، ***المرجع السابق***، ص.360.

الذي صدر خلال ورشة عمل أقيمت سنة 1999م بعنوان الإطار القانوني لحق التجمع في العالم العربي أقامه مجموعة من القانونين من تسعة دول عربية، حيث نص المبدأ الأول من هذه الدراسة أن حق التأسيس يكون دون الحاجة إلى ترخيص أو إذن مسبق أي لا يجوز للسلطة الإدارية أو القضائية أن تعيق عملية تأسيس الجمعية فبمجرد اتفاق الأفراد بتأسيس جمعية ما عليهم إلا بإعلام السلطة المعنية دون انتظار الحصول على الموافقة أو الترخيص ما يجعلهم أحرارا في اختيار نوع الجمعية المراد تأسيسها، مجالات تأسيسها، أهدافها، وأعضائها، وغيرها[1].

ذكر في نص المادة الثانية أن المصالح الإدارية تتأكد من أن موضوع الجمعية لا يخالف الثوابت والقيم الوطنية والنظام والآداب العامة وأحكام القوانين والتنظيمات المعمول بها، وباعتبار مضمون الثوابت والقيم والنظام والآداب العامة واسع وغير محدد فإن تقدير موضوع جمعية ما يخالف أو لا يخالف هذه المضامين يخضع للاعتبار الشخصي أي لدارس الملف ما يمنح السلطة الواسعة للإدارة لقبول أو رفض موضوع الجمعية وهو ثاني قيد يواجه الجمعيات، القيد الثالث يتعلق بالشروط المتعلقة بالمؤسسين، فحسب المادة الرابعة من القانون على الأعضاء المؤسسين التمتع بحقوقهم المدنية والسياسية، وهو شرط مجحف باعتبار أن هذه الفئة هي التي تحتاج للاندماج الاجتماعي بإيجابية والجمعيات هي أفضل مؤسسة لأداء هذا الدور بما أن الانضمام إليها تطوعي مجاني ولا يكتسب معه أي امتيازات كتلك المرتبطة بالتوظيف[2].

رابع قيد يتعلق بعدد أعضاء المؤسسين فقد ورد في المعايير الأوروبية المتعلقة بحرية الجمعيات أن أي اتفاق بين شخصين يجب أن يكون عموما كافيا لتأسيس جمعية لا تتمتع

[1] مدبر، ***المرجع السابق***، ص. 271.

[2] بوشامي، ***المرجع السابق***، ص. 262، 263.

بشخصية قانونية بينما اتفاق عدد أكبر من الأشخاص قد يكون مبررا كشرط لاكتساب الشخصية القانونية ومع ذلك لا ينبغي في أي ظرف من الظروف أن يشكل عدد المؤسسين اللازم سببا في عدم تشجيع محاولة تأسيس الجمعية[1]، أما في قانون الجمعيات حسب المادة السادسة جاءت منافية للمعايير الأوروبية فقد ورد في نص المادة أن يكون عدد الأعضاء المؤسسين عشرة أعضاء بالنسبة للجمعيات البلدية، خمسة عشرة عضوا بالنسبة للجمعيات الولائية منبثقين عن ولايتين على الأقل، واحد وعشرون عضوا بالنسبة للجمعيات بين الولايات منبثقين عن ثلاث ولايات على الأقل، وخمسة وعشرون عضوا بالنسبة للجمعيات الوطنية منبثقين عن اثنتي عشرة ولاية على الأقل[2]، فهنا أن المشرع بالغ في عدد الأفراد الواجب توفرهم لتشكيل الجمعيات خاصة في الجمعيات بين الولايات والجمعيات الوطنية لأنه يزيد من صعوبة الأمر ومن مبدأ حرية تأسيس الجمعية السماح بتأسيسها بمجرد توفر شخصين فأكثر[3].

كذلك من قيود القانون إجراءات تأسيس الجمعية فمن مبادئ ومعايير دراسات الشبكة الأرومتوسطية أن لا يجوز أن تشكل إجراءات التأسيس الإدارية حق عبر نظام الإعلام، عوائق وعراقيل أمام تأسيس الجمعيات وأن تتسم هذه الإجراءات بالسرعة والوضوح والبساطة وبدون تكلفة وأن لا تخضع للسلطة التقديرية للإدارة، لكن حسب المادة الثانية عشر نصت على أن يرفق التصريح التأسيسي بملف يتكون من طلب تسجيل الجمعية موقَع من طرف رئيس الجمعية أو ممثله المؤهل قانونا، قائمة بأسماء الأعضاء المؤسسين والهيئات التنفيذية وحالتهم الدنية ووظائفهم وعناوين إقامتهم وتوقيعاتهم، ثالثا المستخرج رقم ثلاثة من صحيفة

[1] مدبر، ***المرجع السابق***، ص. 262.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، المؤرخة في 15 جانفي 2012، ص. 34.

[3] بوطيب، ***المرجع السابق***، ص. 264.

السوابق القضائية لكل عضو من الأعضاء المؤسسين، محضر الجمعية العامة التأسيسية محرر من قبل محضر قضائي، رابعا الوثائق الثبوتية لعنوان المقرر، خامسا وأخيرا أن يكون تأسيس الجمعية بمجرد إعلام الإدارة المعنية وعلى الإدارة أن تلجأ للقضاء إذا رأت تأسيس الجمعية من شأنه المساس بالمصلحة العامة أو الآداب العامة، إضافة إلى المادة الثامنة التي حدد آجال إيداع التصريح ثلاثون يوما بالنسبة للمجلس الشعبي البلدي، فيما يخص الجمعيات البلدية، وأربعون يوما بالنسبة للجمعيات الولائية، وخمسة وأربعون يوما بالنسبة للجمعيات ما بين الولايات، وستون يوما للوزارة المكلفة بالداخلية فيما يخص الجمعيات الوطنية[1]، ومنه هذه الإجراءات تتسم بالتعقيد وتستغرق الكثير من الوقت ما يؤدي إلى عرقلة تأسيس الجمعيات.

سادسا فيما يخص بإدارة الجمعية ونشاطها في المادة الثامنة عشرة والتاسعة عشر نصتا على أن تبلغ الجمعيات السلطات العمومية المختصة عند عقد جمعياتها العامة بالتعديلات التي تدخل على قانونها الأساسي والتغيرات التي تطرأ على هيئاتها التنفيذية وتقدم نسخ من محاضر اجتماعاتها، أما حسب مبدأ حرية نشاط الجمعيات ألا تتدخل الإدارة في الشؤون الداخلية للجمعية كالرقابة على تقاريرها المالية والأدبية أو محاضر اجتماعاتها إلا بموجب أمر قضائي فقط في حالة استفادتها من مزايا ضريبية يمكن للإدارة بصفة استثنائية الرقابة على مالية الجمعية[2].

سابعا قيد يتعلق بمصادر تمويلها حيث منح المشرع للجمعيات حسب المادة 30 من الحصول على أموال من تنظيمات أجنبية ومنظمات غير حكومية أو أن تحصل على إذن مسبق من السلطات المعنية، ومنه يمنعها من مصادر التمويل الحيوية لاستمرارها في العمل

[1] مدبر، ***المرجع السابق***، ص ص. 271، 272.

[2] ***المرجع نفسه***، ص. 276.

وبفرضه إطار الاتفاقيات مكنه من وسيلة جديدة لفرض رقابة إضافية على موارد الجمعيات وعلى أنشطتها وشركائها وبالتالي التدخل في شؤونها الداخلية وتوجيه عملها[1].

ثامنا فيما يتعلق بالعقوبات حسب المادة الخامسة والأربعون من القانون 90-31 نصت على "عقوبة السجن لكل من يرأس جمعية غير مرخص لها"، وهذا يمثل تهديدا على الناشطين في الجمعيات التي لم تتمكن من الحصول على الوصل القانوني من السلطات وفي القانون الجديد حسب المادة السادسة والأربعون لا تنطبق العقوبات فقط على ممثلي الجمعيات غير القانونية ولكن أيضا على الجمعيات "التي لم تسجل بعد أو التي تم تعليق أنشطتها أو تلك التي تم حلها"، فإذا كانت المادة السابعة والأربعون تقلص من هذه العقوبة وتزيد من قيمة الغرامة فإن أحكام القانون 90-31 تعطي القاضي حق الاختيار بين العقوبتين[2].

تم تجميد وتوقيف حوالي خمسون ألف جمعية وطنية ومحلية نتيجة عدم قدرتها على مطابقة قوانينها الأساسية القديمة مع القانون الجديد للجمعيات خاصة أنه حدد مدة سنتين مما يجعلها تعمل خارج إطار القانون حسب المادة سبعون[3]، تمثل عدد الجمعيات المطابقة للقانون الجمعيات 12-06 ب48957 جمعية والجمعيات غير المطابقة بمجموع جمعية59983 من مجموع كلي 108940 جمعية[4].

---

[1] شبكة المنظمات العربية غير الحكومية، المرجع السابق، ص. 15.

[2] مذكرة تحليل القانون 12-06 الصادر في 12جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات، وارد في: https://wwweuromedrights.org/ar/publication/،تاريخ الاطلاع على الموقع(6-4-2022)/

[3] شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، المرجع السابق، ص. 10.

[4] مغراوي، ***المرجع السابق***، ص361

رغم الصلاحيات التي تتمتع بها الجمعيات والتي أقرها من خلال القانون 12-06 إلا أنه تضمن قيودا مست الجوانب الأساسية الخاصة بالجمعيات من حيث التأسيس والتمويل والحل والشروط فقد وضع إجراءات لا تساعد على إنشاء الجمعيات.

المبحث الثاني: النشاط الجمعوي في ولاية غليزان

المطلب الأول: البطاقة الفنية لولاية غليزان

تقع ولاية غليزان بين الجزائر العاصمة و عاصمة الغرب الجزائري وهران أي تربط بين الشرق و الغرب والوسط والجنوب تحتل موقعا استراتيجيا ممتازا اقتصاديا وتجاريا إذ يحدها من الشرق ولاية شلف ومن الغرب ولاية معسكر ومن الشمال ولاية مستغانم والجنوب كل من تيارت وتيسمسيلت وتبعد عن العاصمة حوالي 350 كلم و عن مدينة وهران 150 كلم، تمتد على رقعة جغرافية مساحتها 4851.21كلم2 معظمها أراضي فلاحية خصبة وبذلك تعتبر ولاية غليزان ولاية فلاحية[1].

المطلب الثاني: تصنيف الجمعيات على مستوى ولاية غليزان

كان عدد الجمعيات المحلية في ولاية غليزان 330 جمعية سنة 2012م طغى على هذه الجمعيات الطابع الخدمي غالبا، حيث انتشرت في المدن وفي القرى العديد من الجمعيات التي تهتم بتقديم المساعدات المادية أو الاجتماعية أو التعليمية أو التكوينية، وبالرغم من أعدادها الكبيرة على المستويات المحلية غير أن معظمها جمعيات تختفي بعد أولى العراقيل التي تواجهها وتفتقد إلى الاستمرارية في العمل وتمارس نشاطها بشكل ظرفي مناسباتي ومنه تأثيرها في المجتمع جد بسيط [2].

منح القانون 12-06 المتعلق بالجمعيات حرية اختيار نشاط الجمعية للأعضاء المؤسسين ما نتج عنه وجود عدة جمعيات تنشط في مجالات مختلفة خاصة على المستوى المحلي وهذا ما شهدته ولاية غليزان حسب إحصائيات سنة 2017م كان مجموع عدد

[1] ولاية غليزان https://himaya48.wordpress.com

[2] شاوش اخوان، ***المرجع السابق***، ص ص.123، 124.

الجمعيات بمختلف أنشطتها في ولاية غليزان 452 جمعية بمجموع 205 جمعية مطابقة و167 غير مطابقة لقانون الجمعيات 12-06، سيتم توضيحها في الجدول التالي[1]:

الجدول رقم(06): يمثل عدد الجمعيات حسب إحصائيات 2017م في ولاية غليزان

الصنف	عددها	الصنف	عددها
جمعيات **مهنية**	21	جمعيات بيئية	03
جمعيات دينية	140	جمعيات نساء	02
جمعيات رياضة وتربية بدنية	143	جمعيات صحة وطب	12
جمعيات فنون وثقافة	62	جمعيات المعاقين	04
جمعيات المتقاعدين والمسنين.	04	جمعيات المستهلكين	01
جمعيات الإنقاذ	00	جمعيات شبيبة وطفولة	04
جمعيات أولياء التلاميذ	47	جمعيات سياحة وترفيه	01
جمعيات علوم وتكنولوجية	00	جمعيات تضامن وأعمال خيرية	08
جمعيات الأحياء	05	جمعيات تلاميذ قدامى وطلبة	00
المجموع: 452			

المصدر: موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

من خلال الجدول نلاحظ تنوع الجمعيات على مستوى ولاية غليزان في كل المجالات البعض منها متواجد بكثرة والبعض الآخر تشهد نقصا أو انعداما تاما فنجد ارتفاع عدد الجمعيات الدينية وجمعيات الرياضة والثقافة وبالنسبة لجمعيات التضامن وأعمال خيرية فهو

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، قائمة موضوعية للجمعيات الوطنية المعتمدة، مارس 2016.

أقل مجموع بعد ولايتي تندوف وإليزي بالنسبة للولايات الأخرى في حين نلاحظ أن هناك جمعية واحدة تنشط على مستوى ولاية غليزان وهي جمعية المستهلكين وجمعية السياحة والترفيه وجمعيات أخرى ليس لها وجود مطلقا أي منعدمة وهي جمعيات التلاميذ القدامى وطلبة وجمعيات انقاذ وجمعيات علوم وتكنولوجيا ما يفسر عدم حاجة الولاية إلى مثل هذه الجمعيات وغياب الوعي لدى المواطن بأهميتها على عكس الجمعيات الأخرى ذات العدد المرتفع نسبيا.

المطلب الثالث: أهم الجمعيات النشطة في ولاية غليزان

حسب الاحصائيات الأخيرة للمجلس الشعبي الولائي لولاية غليزان رصدت الجمعيات الأكثر نشاطا وهي جمعيات الفنون والثقافة بمعدل 23 جمعية ناشطة وهي كالتالي[1]: الجمعية الولائية الثقافية أصالة، الجمعية الثقافية ترقية المتربصين والممتهنين، جمعية الزيتونة، الجمعية الثقافية أولاد علي للفنتازيا والبارود، الجمعية الولائية الثقافية النبراس، الجمعية الثقافية جبل الظهرة، الجمعية الولائية الأنوار الثقافية، جمعية نسمات الثقافية لمستخدمي الجماعات المحلية، جمعية الصدى، جمعية الأيدي الذهبية للريشة والفنون الثقافية، الجمعية الثقافية الريشة، جمعية الارتقاء للأنشطة الثقافية والترفيهية، جمعية المستقبل الثقافية بلدية بن داود، والجمعية الولائية رواد خشبة المسرح. جمعية أحلام الطفولة الثقافية واد رهيو، جمعية الشيخ بلفوضيل لتطوير الفنون والحرف الشعبية، جمعية البسمة، جمعية المرجان، جمعية قناع وإبداع، جمعية إبداعات مينا، جمعية مرآة زمورة والجمعية الترفيهية الثقافية، إضافة إلى جمعية واحدة للصحة والطب وهي جمعية المسعفين.

[1] حسب معطيات المجلس الشعبي الولائي بولاية غليزان المتحصل عليها بتاريخ 24-04-2022

تليها جمعيات الرياضة وتربية بدنية بمجموع سبع جمعيات وهي: جمعية نشاطات الشباب دار الشباب وادي الجمعة، جمعية نشاطات الشباب حد الشكالة، جمعية نشاطات الشباب دار الشباب بوعبد الله، جمعية النشاطات الشباب قاعة متعددة، جمعية نشاطات الشباب حمري، جمعية نشاطات الشباب ملتقى الشباب سيدي لزرق وجمعية نشاطات الشباب وادي رهيو، بعدها جمعيات السياحة والترفيه والإدماج الاجتماعي وجمعية الظهرة للفن والسياحة والآثار مازونة.

في ظل الأزمة الصحية كوفيد 19 تم تسليم 23 اعتماد للجمعيات البلدية ذات الطابع الخيري والتضامني ولجان الأحياء والقرى والتجمعات السكنية لولاية غليزان التي ت تأسيسها مؤخرا في إطار التسهيلات التي أفرزتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وخلال هذه الفترة الحرجة استدعت ضرورة نشاط الجمعيات الخيرية فظهرت مجموعة من الجمعيات على الساحة كجمعية ناس الخير بسيدي محمد بن علي، وجمعية ناس الخير بن داود، جمعية البركة للعمل الخيري والإنساني، قوافل الخير ببلدية يلل كافل اليتيم، فرسان الخير، الجمعية الوطنية للعمل التطوعي، سنابل الخير والقلوب الرحيمة، إلى جانب جمعيتان للأحياء وهما جمعية حي برزقة وجمعية حي الموظفين.

المطلب الرابع: امتداد الجمعيات على مستوى ولاية غليزان

يختلف امتداد الجمعيات على مستوى ولاية غليزان حسب عدد البلديات وموقعها الجغرافي، وعدد سكانها تنقسم إلى 13 دائرة و38 بلدية[1]، وتقدر مساحتها بـ 4870 كلم^2 ويقدرعدد سكانها بـ 741478[2] نسمة ومنه يتفاوت امتداد الجمعيات حسب موقع البلدية

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نتائج 2016م-2018م، رقم 49، نشرة 2021م، ص.5.

[2]Office National des Statistiques , Recensement General de la population et de habitat , 2018

وقربها من عاصمة الولاية، ونسبة السكان فيها فبلدية غليزان تضم أكبر عدد للجمعيات عكس البلديات الأخرى ومعظم الجمعيات الولائية تتخذ من بلدية غليزان مقرا لها[1].

[1] بن سونة خير الدين ، "الجمعيات ودورها في خدمة المنفعة العمومية"، **مشاركة الجمعيات في خدمة المنفعة العمومية**(الجزائر: دار لباد، 2021)، ص.168.

المبحث الثالث: العينة المختارة ودورها في الأزمة

تم اختيار جمعية كافل اليتيم الخيرية كعينة للدراسة لموضوع البحث من مجتمع الدراسة الجمعيات الخيرية بولاية غليزان بنسبة 10 % حسب منهج دراسة حالة في اختيار العينة وذلك للوصول إلى فرضية البحث والإجابة على إشكالية البحث إذا كانت الجمعيات الخيرية كفاعل من فواعل المجتمع المدني شريكة، منافسة أم تابعة للنظام السياسي ويعود اختيار هذه العينة للدراسة أي جمعية كافل اليتيم الخيرية بولاية غليزان إلى سببين الأول باعتبار قيامها في المعتاد بنشاطات عديدة بالاعتماد على الملاحظة من خلال صفحتها على الفيسبوك على عكس الجمعيات الخيرية الأخرى وهذا ما يعزز قيامها بدور إيجابي في ظل الأزمات، وثانيا: لأن فروعها تتوزع على أهم النقاط الحساسة بولاية غليزان خاصة القريبة من مناطق الظل والتي تكون الأكثر تضررا في الأزمات بحكم أنها نائية وقد يصعب على السلطات المحلية الوصول إليها فتعمد بصفة تلقائية إلى تحويل الجمعيات الخيرية للقيام بهذا الدور باعتبارها تقوم على العفوية والمبادرة.

المطلب الأول : التعريف بجمعية "كافل اليتيم" بولاية غليزان ونشاطاتها

تأسست جمعية كافل اليتيم الخيرية الوطنية بتاريخ:07-12-2011م تحت رقم أربعة وثلاثون يقع مقرها الرئيسي بولاية البليدة وتأسست الجمعية الولائية بغليزان وهي منظمة خيرية في: 14-07-2014م في شهر رمضان، لها 37 عضوا ينشط على مستوى بلدية غليزان، 22 عضوا ببلدية بلعسل و 7 أعضاء لكل من وادي رهيو، عمي موسى وزمورة على الترتيب[1]، قامت الجمعية سنة 2021 بتنصيب الفرع البلدي منداس لأجل الأرملة

[1] مصطفى بوعقال،"دور حملات التسويق في تثمين القيم دراسة نقدية لحملة جمعية كافل اليتيم لولاية غليزان"، ***العلوم الاجتماعية***، م.07، ع.30(ماي 2018)، ص.188.

واليتيم، تعنى الجمعية بالمشاكل الخاصة بالأرامل والأيتام خاصة ما تعلق بجانب السكن الاجتماعي، وشعارها هي "مرفق لليتيم حتى ينجح للأمور استعسرت على أهلها حتى تفسح، نحن للنجاح عون"[1].لها عدة نشاطات ومشاريع كبرى تتمثل النشاطات في: توزيع قفة رمضان، كبش العيد، كسوة العيد حيث تم توفير 600 كسوة يتيم خلال شهر رمضان 2022م أما المشاريع تتمثل في ترميم بيوت الأرامل الهشة، فقامت بترميم البيت الرابع لأرملة ببلدية بن داود كانت نسبة الإنجاز 40% سنة 2021م، إضافة إلى الدعم المدرسي لتلاميذ مستوى الرابعة متوسط والثالثة ثانوي ونشاط ورشة الخياطة وهو مشروع تعمل عليه الجمعية لتعليم الأرملة في مدة تكوين تقدر بـ 06 أشهر ثم يتم اقتناء لها آلة خياطة لتعيل بها نفسها[2].

[1] الصفحة الرسمية لجمعية كافل اليتيم -غليزان، في https://m.facebook.com، تاريخ الاطلاع :(25-04-2022)

[2] مقابلة مع بلة عابد، رئيس جمعية كافل اليتيم الخيرية ، دور جمعية كافل اليتيم الخيرية في إدارة الأزمة الصحية كوفيد-19، غليزان، 24-04-2022.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي والإداري للجمعيات الجزائرية

يتمثل الهيكل التنظيمي والإداري للجمعيات بمختلف أنشطتها حسب القانون الأساسي النموذجي للجمعيات في إطار نص القانون 12-06 كما يلي[1]:

الشكل رقم(01): يمثل الهيكل التنظيمي والإداري للجمعيات الجزائرية

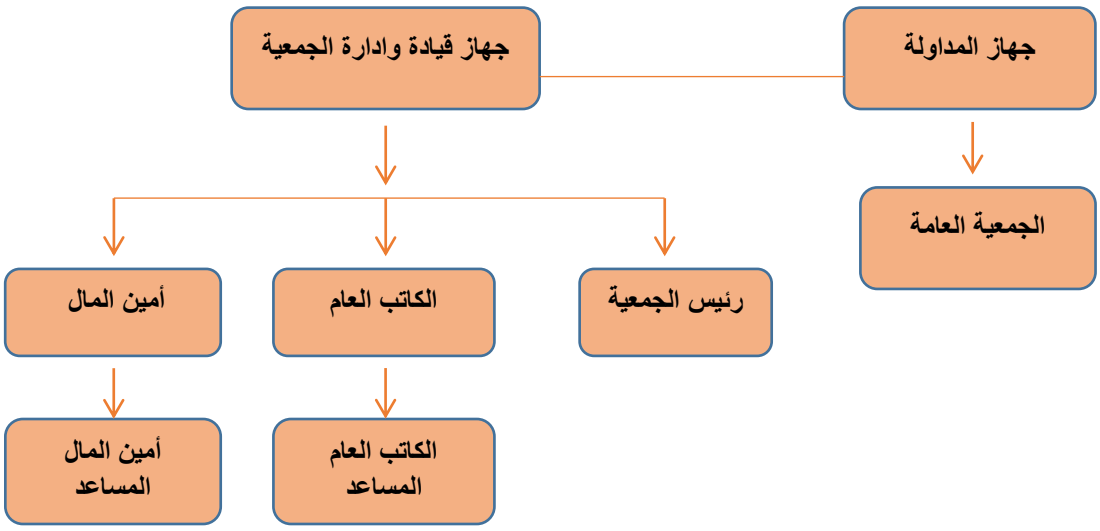

المصدر: قانون الجمعيات 12-06

الشكل رقم (02): يمثل الهيكل التنظيمي لجمعية كافل اليتيم الخيرية لولاية غليزان

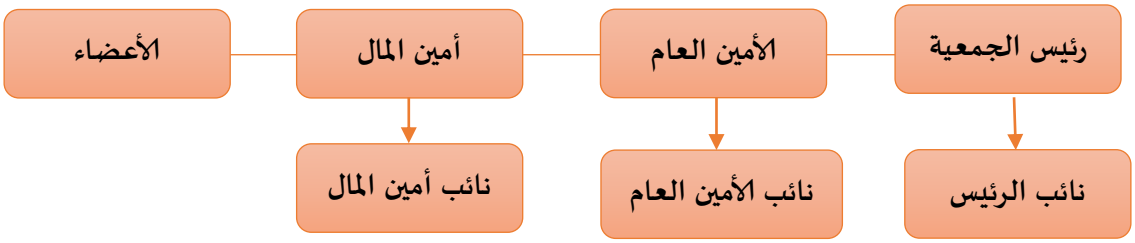

المصدر: من اعداد الطالبة [1]

[1] سعيدة باعلي، **دور الجمعيات الخيرية في تفعيل العمل التطوعي: دراسة ميدانية بجمعية كافل اليتيم الخيرية-فرع أدرار**، مذكرة ماجستير، (جامعة أدرار: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2016-2017)، ص. 69

الملاحظ من خلال الهيكل التنظيمي لجمعية كافل اليتيم الخيرية عدم تقيده بالنص القانوني بعدم وجود جهاز المداولة الذي تمثله الجمعية العامة والتي تحتوي على الأعضاء في قانون الجمعيات بل ذكر الأعضاء فقط وأيضا تسميته الأمين العام بدل الكاتب العام، والنائب بدل المساعد.

المطلب الثالث: دور عينة الدراسة "كافل اليتيم" الخيرية في الأزمة الصحية 2020-2022

حسب إحصائيات وزارة الصحة الجزائرية المتعلقة بتفشي وباء كورونا في ولاية غليزان، بلغ عدد الاصابات 240 إصابة في 11نوفمبر 2020 وثلاثة وفيات، و297 إصابة بداية 2021 بنسبة 0.28% من مجموع الولايات الأخرى وثلاث وفيات بنسبة 0.10%[2] وحسب إحصائيات 29 جويلية 2021 بلغ عددها 42 حالة إصابة[3].

بناء على هذه الإحصائيات والمقابلة التي أجريت مع رئيس جمعية كافل اليتيم فدورها تجسد في الجانب الميداني أكثر منه توعوي ورقابي، حيث قامت بعدة نشاطات كصنع حوالي 15 إلى 20 ألف كمامة في ورشة الخياطة الخاصة بالجمعية وتوزيعها على المدارس بصفة خاصة والمواطنين بصفة عامة. وإحضار كمامات من المكتب الوطني لكافل اليتيم، وتوزيعها على مستوى ولاية غليزان وعلى كل المؤسسات المختلفة وخاصة مناطق الظل[4]، أيضا اقتنت تقريبا سبع مكيفات أوكسجين لتقديم المساعدات العينية للمعوزين داخل

---

[1] أنظر قائمة الملاحق، ص. 89

[2] آخر احصائيات تفشي فيروس كورونا في ولاية غليزان، في: https://www.djelfa.info/ ، تاريخ الاطلاع (05-06-2022).

[3] نايلة فرح، 55% من الإصابات الجديدة بكرونا في خمس ولايات، في: https://www.aljazairalyoum.dz/، تاريخ الاطلاع(05-06-2022).

[4] مقابلة مع بله عابد، رئيس جمعية كافل اليتيم الخيرية، كيفية مساهمة جمعية كافل اليتيم في الأزمة الصحية كوفيد-19، غليزان،09-05-2022

وخارج ولاية غليزان منذ بداية الأزمة[1]. وبالتنسيق مع الجمعيات الخيرية الأخرى اقتنت حوالي 15 مكثف أوكسجين.

وحسب معطيات الصفحة الرسمية للجمعية على الفايس بوك تم اقتناء مكثفات أوكسجين بمساعدة المحسنين فتم التبرع بثمانية ملايين سنتيم بمقر كافل اليتيم وأيضا بمبلغ 3000 دج وقرطين من الذهب بإشراف اتحاد الجمعيات الخيرية بمقر جمعية كافل اليتيم، وساهمت أيضا في الجانب التحسيسي لكن بصفة معتبرة فقامت بالمشاركة في اليوم الوطني للتلقيح ضد فيروس كورونا إلى مختلف الجمعيات والناشطين من فعاليات المجتمع المدني للقيام بالدور التحسيسي بضرورة وأهمية التلقيح والمساهمة في إنجاح العملية طيلة أيام الأسبوع في سنة 2021.

[1]مقابلة مع بله عابد، رئيس جمعية كافل اليتيم الخيرية، دور جمعية كافل اليتيم الخيرية في إدارة الأزمة الصحية كوفيد-19، 24-04-2022

المبحث الرابع: كيفيات مشاركة جمعية " كافل اليتيم" في إدارة الأزمة

من خلال الصفحة الرسمية لجمعية كافل اليتيم عملت بالأسلوب التقليدي في إدارة الأزمة الصحية بالتعاون والتشارك مع الجمعيات الأخرى وهو أسلوب تشكيل لجنة[1]، حيث انعقد اجتماع 31 جويلية 2021م بمقر المكتب الولائي للجمعية الوطنية كافل اليتيم بغليزان ضم جمعيات محلية وناشطين لدراسة سبل مواجهة الأزمة خاصة ما تعلق منها بالحاجة الملحة لتوفير مكثفات الأوكسجين التي صارت مطلبا أساسيا للمرضى بالأخص المعنيين بالاستشفاء المنزلي. ضمت الجمعيات التالية: جمعية "كافل اليتيم"، جمعية "قوافل الخير لرعاية الأرملة واليتيم"، "الجمعية الوطنية للعمل التطوعي"، "جمعية فرسان الخير"، "المنظمة الوطنية للشباب والشغل وترقية المواطن"، جمعية "قلوب الخير"، "المنظمة الوطنية للشباب من أجل الجزائر"، إضافة إلى الناشط الجمعوي "قايد جمال".

صادق هذا الاجتماع على تشكيل خلية لإدارة الأزمة وشعارها "من أحياها" تم وضع خطة عمل وتوزيع المهام بين الأعضاء وتعيين مكلف بالمالية للخلية يتولى جمع التبرعات التي يتم صبها من طرف المحسنين لصالح المبادرة. وكذا تعيين مكلف بالإعلام يتولى شرح المبادرة عبر مختلف وسائل الإعلام ووسائط التواصل الاجتماعي.

الأمر المستجد في هذا الأسلوب أي تشكيل لجنة، أنها خلية لا تتعلق بمؤسسة خيرية واحدة بل شاركت فيها عديد المؤسسات الخيرية.

بالمتابعة في الاستعانة بمعطيات الصفحة الرسمية للجمعية، تم اجتماع الجمعيات المكونة لخلية الأزمة ومن أحياها في شهر أوت الرابع منه بحضور أئمة ومتطوعين من أهل الخير ضم الجمعيات التالية: " كافل اليتيم"، جمعية "قوافل الخير لرعاية الأرملة واليتيم"، "الجمعية الوطنية للعمل التطوعي"، "جمعية فرسان الخير"، "المنظمة الوطنية للشباب من

[1] أنظر المبحث الثاني: كيفيات إدارة الأزمات، ص.25

أجل الجزائر"، "الناشط جمال قايد"، جمعية حي برزقة"، "جمعية حي الموظفين"، تم الإعلان عن المبلغ المجموع من طرف هذه الجمعيات جمعت قوافل الخير 52 مليون و50 ألف دينار جزائري، قلوب الخير بيلل جمعت 41 مليون دينار جزائري، كافل اليتيم جمعت 24 مليون و600 ألف دينار جزائري، وفرسان الخير 16 مليون و900 ألف دينار جزائري، أي بمجموع كلي 134 مليون و 550ألف دينار جزائري.

في 23 أوت تمكن اتحاد الجمعيات الخيرية من اقتناء تسع(9) مكثفات أوكسجين في المجموع الجزئي الأول تم التبرع بـ 156 مليون دينار جزائري للتبرع بـ 6 مكثفات أوكسجين سعة 20 لترا منه قيمة المكثف الواحد 26 مليون دينار جزائري، وفي المجموع الجزئي الثاني تم التبرع بـ 63 مليون دينار جزائري لشراء ثلاث مكثفات أوكسجين سعة الواحد 10 لترا وقيمته 21 مليون دينار جزائري بمجموع كلي 219 مليون دينار جزائري.

- تبرعت كافل اليتيم غليزان بـ 72 مليون و400 ألف دينار جزائري.
- قوافل الخير 58 مليون و800 ألف دينار جزائري.
- قلوب الخير بيلل 52 مليون دينار جزائري.
- فرسان الخير35 مليون و800ألف دينار جزائري.

وضعت هذه الجمعيات شعار– أنتم لها غليزان على صفحاتها في مواقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك لجمع التبرعات من المحسنين.

المبحث الخامس: المعيقات والصعوبات

واجهت جمعية "كافل اليتيم" خلال مساهمتها في الأزمة الصحية ثلاث صعوبات وهي" مالية، قانونية، والتوعية" أي الطوعية والمبادرة لدى الفرد المواطن.

- **من ناحية التمويل:**استنادا الى المقابلة التي أجريت مع رئيس الجمعية، فقد اتى على ذكر مصدر وحيد الذي اعتمدت عليه الجمعية لتقديم المساعدات للمواطن خلال الجائحة وهو تبرعات المحسنين رغم أن قانون الجمعيات 12-06 نص في المادة 29 منه على مصادر متنوعة تعتمد عليها الجمعيات للقيام بنشاطاتها خاصة في التحسيس والتوعية والذي يحتاج لكثير من التمويل[1].

لكن بالعودة إلى واقع الجمعية فإنها تعتمد على مداخيل جمع التبرعات من المحسنين فقط أي انعدام المصادر الأخرى اشتراكات أعضاء الجمعية، الإعانات التي تقدمها الدولة أو الولاية أو البلدية، والمداخيل المرتبطة بنشاط الجمعية وأملاكها، إضافة إلى الهبات النقدية والعينية والوصايا كل هذه المصادر المهمة التي تسهل حركية وتزيد من فاعلية الجمعية لم تستفد منها رغم أنها تقوم على المبادرة العفوية والأقرب للمواطن وتساعد السلطة المحلية في تحقيق الصالح العام بالولاية، رغم أنها الجمعية الخيرية الأكثر بروزا من الجمعيات الأخرى.

- **من ناحية القانون:** يمنح النص القانوني 12-06 الجمعيات من الحصول على مساعدات وتمويل من الجمعيات الأجنبية، حسب المادة30 منه، باستثناء تلك المساعدات والإعانات الناتجة عن علاقات التعاون المؤسسة قانونا بينها وبين جمعيات أجنبية أو منظمات دولية غير حكومية، واشترطت أن يخضع هذا التمويل للحصول على موافقة مسبقة من وزير الداخلية، ومنه الجمعيات

[1] أنظر قائمة الملاحق ص.90.

وفقا لهذه المادة لا تمتلك الجمعيات الحرية في استقبال المساعدات والهبات الأجنبية خلافا للقانون رقم 90-31 الذي كان أكثر انفتاحا في هذا الجانب من القانون رقم 12- 06[1]، وهذا يشكل عائق عند الجمعية خاصة وأنها تعتمد على مصدر وحيد للقيام بالدور المناط بها.

- **التوعية:** أي ضعف ثقافة التطوع لدى المواطن وبأهمية الجمعيات الخيرية فنجد قلة الالتفاف حولها رغم أنها وجدت لأجل المواطن بحد ذاته وهذا يضعف عمل الجمعية ما دامت تعتمد في تمويلها على تبرعات المحسنين، وربما هذا راجع إلى الجمعية بحد ذاتها نتيجة الممارسات التي تقوم بها كالمحسوبية، الجهوية، والرشوة ما أدى لعدم الإقبال على هذه الجمعية، وسحب الثقة منها خاصة من طرف الطبقة الثرية.

[1] ليلي بولرياس أوشن، دور الجمعيات البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، **مشاركة الجمعيات الخيرية في خدمة المنفعة العمومية** (الجزائر: لباد، 2020)، ص. 82.

استنتاجات الفصل الثاني:

- ارتفع عدد الجمعيات منذ الحركة الاحتجاجية 1989م خاصة أكثر بعد سياسة المصالحة الوطنية إلى الآن 2022م، وتنوعت نشاطاتها وظهرت أنشطة جديدة كالعمل الجمعوي الخيري الإنساني الذي ظهر في قانون الجمعيات 12-06 وهو أمر إيجابي وتحسن ملحوظ في العمل الجمعوي لم يكن في القانون.
- تم استنتاج من خلال المقابلات التي أجريت مع رئيس جمعية كافل اليتيم الخيرية أنه مازال هناك تخوف وعدم اعتراف من قبله بالجمعيات كشريك ومنافس للسلطة المحلية اللامركزية بصفة خاصة والسلطة المركزية-النظام السياسي-بصفة عامة فلم يصرح بالآليات والاستراتيجيات والدور الكامل الذي قانت بها الجمعية لمواجهة هذه الأزمة وإنما اقتصرت على الدور المعتاد. بتقديم المساعدات المادية فقط، فلم تقم بالرقابة على السلطة المحلية أو بعمليات التحسيس والتوعية بل كانت مشاركة فيها فقط، فالسلطة المحلية من قامت بهذا الدور الذي من المفترض أن تقوم به جمعية كافل اليتيم الخيرية لهذا ما زال ينظر إلى النظام السياسي بأنه المحرك والفاعل الوحيد في اتخاذ القرارات، وهذا عكس ما جاءت به نظرية الجماعة ونظرية الشبكة.
- نستنتج من خلال تمويل الجمعية والذي كان من مصدر وحيد وهو جمع تبرعات المحسنين فقط أن المواطن الفرد له اهتمام ولو نسبي بهذا النوع من الجمعيات من جهة ومن جهة أخرى نقطة ضعف للجمعية لأنها لم تمول من مصادر أخرى وأنها لم ترقى لتكون ذلك الفاعل الشريك حتى تمولها السلطات المحلية لعدم اهتمام هذه الأخيرة بهذا النوع من النشاط مثل بعض الجمعيات الأخرى كالمستهلكين على عكس جمعيات أخرى إذ يجعل عددها المرتفع على أهميتها، رغم أن الجمعية الخيرية هي الأقرب للمواطن والأكثر إدراكا بحاجاته ، وتساهم في مساعدة السلطة المحلية في

رعاية شؤونه بما أنها قائمة على العفوية والمبادرة فلا يحتاج الأمر أن لا تلقى دعما رغم أن قانون الجمعيات نص على ذلك ومنه الخلل ليس في الجانب القانوني أكثر منه في الممارسة.

- تعددت أساليب إدارة الأزمات منها التقليدية ومنها الحديثة وقد عملت الجمعية محل الدراسة بأسلوب تقليدي وهو أسلوب تشكيل اللجان رغم أن الأزمة الصحية تطلبت أساليب حديثة نظرا لأنه مستجد وشمل كل دول العالم والتعامل معه بأسلوب واحد فقط وتقليدي يعني الجمعيات خطير لم تصل إلى ذلك المستوى الذي يجعلها قادرة على إدارة الأزمات، لكن الأمر المستجد أنها لم تشكل خلية بمفردها وإنما قامت بالتحالف مع الجمعيات ذات النشاطات الأخرى غير الخيرية وهي إستراتيجية وأسلوب جديد في إدارة الأزمات عند منظمات المجتمع المدني الجزائري.
- لا يقتصر نشاط الجمعيات على الجانب الخيري الإنساني فقط بل كذلك تقوم بأنشطة أخرى ثنائية مساعدة لنشاطها الأصلي، فنشاطها لا يقتصر على تقديم المساعدات المالية والمادية الأخرى لليتيم ففي حالة الجمعية محل الدراسة تقوم بتعليم اليتيم الرياضات المختلفة وهو نشاط خاص بجمعيات الرياضة والفن وكذلك تقوم بتوعيته بالبيئة المحيطة به أي المجال البيئي وهو نشاط تقوم به الجمعيات البيئية إلى جانب نشاطات أخرى.
- من خلال الجانب النظري والتطبيقي للدراسة فإن المجتمع المدني الجزائري ما زال تابعا للنظام السياسي، ذلك أن الدور الذي يبرز الجمعيات الخيرية في شراكة ومنافسة مع النظام السياسي وهو المراقبة، لم تقم به جمعية كافل اليتيم الخيرية في غليزان بل اقتصر على الدور الميداني فقط وحتى الدور التحسيسي قامت به السلطة المحلية.

خاتمـــــة

إن المرور على فصلي الدراسة وما تضمناه من مباحث وعناصر محددة بدقة تحاول تجنب الإطناب وتكرار ما تم إنجازه من دراسات وأبحاث في خصوص المجتمع المدني، والتركيز على الدراسة الميدانية التي لم تكن طويلة في المدة، بل نتائجها كانت معتبرة للخروج بخلاصة، قد أفضى إلى خلاصات مفادها:

- أن تطور المجتمع المدني ومختلف تشكيلاته كان في إطار طبيعة النظام السياسي الجزائري الذي تحكم فيه إلى درجة جعله فاعل تابع للتوجه العام للسلطة المركزية. وبهذا تتأكد الفرضية الأولى للدراسة وأن ادوار المجتمع المدني تحدده طبيعة النظام السياسي
- المجتمع المدني بصفة عامة، والجمعيات الخيرية بصفة خاصة مازالت تقوم بأدوارها القديمة التوعوية، وتقديم المساعدات العينية منذ بداية الاعتراف بها في قانون الجمعيات 06-12حتى تاريخ 2022م، أي أن الأساليب التي تستخدمها تقليدية في الحالات العادية والحالات الاستثنائية وفي فترات الأزمات بسبب القيود القانونية المفروضة عليها، وضعف الوعي بالعمل التطوعي الفعلي لدى مؤسسيها ما يجعلها تدور في حلقة التابع لا المنافس أو الشريك الحقيقي إلى جانب السلطات المركزية والمحلية. وعليه تتأكد الفرضية الثانية للدراسة وان استيعاب أساليب إدارة الأزمات من قبل مسيري وأعضاء الجمعيات الخيرية يؤثر بالإيجاب على التحكم في الأزمة.

التوصيات

البحث في موضوع دور الجمعيات الخيرية في إدارة الأزمات، وأخذ جمعية "كافل اليتيم" كعينة للدراسة الميدانية، وانطلاقا من نتائج البحث فيه نرفع التوصيات الآتية:

- تنويع مصادر تمويل الجمعيات الخيرية إلى جانب الدعم الحكومي الذي تقدمه الحكومة، وهنا نخص بالذكر مصدر الهبات والوصايا، والهدايا غير المشروطة؛

- إدخال نوع من المرونة في منح التراخيص والاعتماد من السلطات الرسمية الإدارية، وفسح باب المبادرة خاصة في حالات الأزمات من منطلق شريك؛
- تشجيع الشباب خاصة المتعلم في قيادة الجمعيات الخيرية لإضفاء روح الإبداع والحماس في مجال العمل الخيري في الحالات العادية وفترات الأزمات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

❖ **النصوص القانونية**

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، المؤرخة في 15 جانفي 2012م

❖ **الكتب**

- ارون أزيلتون ،ميمز ريتشيل ، أتود ميشيل ، **دليل عملي لمنظمات المجتمع المدني خلال الأزمات**، المعهد الديمقراطي الوطني، 2019.
- رياض آية،بورزان عبد القادر ، **إدارة الأزمات**، سوريا: الجامعة الإفتراضية السورية، 2021.
- السبيطلي محمد ، ***حراك الجزائر: أزمة النظام بين الإصلاح أو القطيعة***، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2019م.
- قريد سمير ،***المجتمع المدني الجزائري وإشكالية تأسيس ثقافة المواطنة*** عمان: دار الأيام، 2018.
- محمد الفقيه عبد الله ، **إدارة الأزمات**، اليمن: دار الكتاب الجامعي، 2011

❖ **الأطاريح والمذكرات:**

- باعلي سعيدة، ***دور الجمعيات الخيرية في تفعيل العمل التطوعي دراسة ميدانية بجمعية كافل اليتيم الخيرية فرع أدرار***، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة أدرار : كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية و العلوم الإسلامية، 2017/2016.
- بن صغير محمد ، مسعود بونعمة، ***الأساليب الحديثة لإدارة الأزمات في الفقه الإداري المقارن***، مذكرة ماستر، جامعة زيان عاشور–الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015م–2016م.
- حكيمة بلال ، دريهم إسلام ، *الأبعاد الدعوية للجمعيات الخيرية(كافل اليتيم) جمعية كافل اليتيم الوطنية بالوادي أنموذجا* ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة الشهيد حمة لخضر: معهد العلوم الإسلامية، 2019/2018
- شاوش أخوان جهيدة ،***المجتمع المدني في الجزائر: دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة***، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر– بسكرة : كلية العلوم الانسانية والاجتماعية– تخصص علم الاجتماع، الجزائر، 2014م/2015م.

- كوندة سلمى ،***المجتمع المدني والعمل التطوعي في الجزائر- دراسة ميدانية على عينة من الجمعيات الخيرية بولاية سطيف***، أطروحة دكتوراه جامعة محمد لمين دباغين-سطيف 2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2020/2019.
- مسعودي أمينة، ***دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية دراسة الحركة الجمعوي في مجال الصحة والتعليم***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا العلوم السياسية، 2014/2013.
- موساوي حليمة، **دور المجتمع المدني في صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة منتدى رؤساء المؤسساتfce،2019-2001**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2021-2022.

❖ **المقالات**

- أقشيش زهرة ، دور الجمعيات الصحية في مجال الصحة على ضوء ما نصت عليه المنظمة العالمية للصحة، **مشاركة الجمعيات في خدمة المنفعة العمومية، الجزائر: لباد، 2021.**
- نجلاء بوشامي، "ممارسة حرية تأسيس الجمعيات في الجزائر بين الإقرار الدستوري والتقييد القانوني"، ***التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون***، م. 4، ع.2 أوت 2018.
- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، مرصد الفضاء المدني، ***الجزائر، نحو إعادة تشكيل المجتمع المدني***، 2018.
- غزالة زبير،" المجتمع المدني في الجزائر- الجمعيات نموذجا"، ***التنمية البشرية***، ع.10، مارس 2018.
- محمد مجدان، "المجتمع المدني في الجزائر وعملية التحول الديمقراطي"، ***الدراسات السياسية***، م.3، ع. 1، 2020.
- ارون أزيلتون ،ميمز ريتشيل ، أتود ميشيل ، **دليل عملي لمنظمات المجتمع المدني خلال الأزمات**، المعهد الديمقراطي الوطني، 2019.
- اعراج سليمان، "موقع المجتمع المدني ضمن مسار التحول الديمقراطي:قراءة في مبررات الغياب وبحث في إمكانات البقاء"، تحسين بوقارة محرر، ***المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية***، الجزائر: دار هومة، 2012.

- بن سونة خير الدين، "الجمعيات ودورها في خدمة المنفعة العمومية"، مشاركة الجمعيات في خدمة المنفعة العمومية، الجزائر: دار لباد، ط1، 2021.
- بوراس توفيق ، "إدارة الأزمات الصحية في الجزائر: دراسة أزمتي الكوليرا 2018م وكورونا 2020م"، ***الجزائرية للأمن و التنمية***، م10، ع3 ، جويلية 2021م.
- بوعقال مصطفى ،"دور حملات التسويق في تثمين القيم دراسة نقدية لحملة جمعية كافل اليتيم لولاية غليزان"، العلوم الاجتماعية، م.07، ع، 30ماي 2018.
- مدبر صدام حسين ،البحث عن معايير نصية بشأن القانون المنظم لحرية الجمعيات، **مشاركة الجمعيات الخيرية في خدمة المنفعة العمومية**، الجزائر: لباد، 2020م
- بوطيب ناصر ، النظام القانوني للجمعيات في الجزائر– قراءة نقدية في ضوء القانون 12–06، "**دفاتر السياسة والقانون**"، ع.10، جانفي2014م.
- التوجي محمد ، عبد القادر عثماني،" دور الجمعيات الخيرية في مواجهة جائحة فيروس كوفيد–19"، ***المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية***، م.05، ع.03، 2020.
- حمراني حاتم ،***المجتمع المدني في ظل زمن كورونا***، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة الحسن الثاني: كلية العلوم القانونية والاقتصادية، 2020.
- خيرة ويفي، "دور المجتمع المدني في تفعيل التحول الديمقراطي في الجزائر"، في تحسين بوقارة محرر، ***المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية*** ، الجزائر: دار هومة، 2012.
- ذباح إسماعيل ، "النشاط الجمعوي من منظور التشريع الجزائري"، ***العلوم القانونية والاجتماعية***، م.5، ع.2 ، جوان 2022 صالحي فاطمة ، "إدارة الأزمات الصحية في الجزائر: الفشل السياسي والإداري في إدارة أزمات الأوبئة– إدارة أزمة وباء كوليرا أنموذجا 2018م"، جامعة 8 ماي 1945، قالمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019م
- صالحي فاطمة ، "إدارة الأزمات الصحية في الجزائر: الفشل السياسي والإداري في إدارة أزمات الأوبئة– إدارة أزمة وباء كوليرا أنموذجا 2018م"، جامعة 8 ماي 1945، قالمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019م.
- العايب شبيلة ، "دور المجتمع المدني في عقلنة الشأن العام "،تحسين بوقارة محرر، ***المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية***، الجزائر: دار هومة، 2012م.

- عبد الغني بولحوان، "سوسيولوجيا المجتمع الدني: قراءة في المفهوم"، ***تطوير للبحوث الفلسفية والاجتماعية والنفسية***، م.5، ع.2، ديسمبر 2018.
- قاسمي إبراهيم، بن طرمول عبد العزيز، " واقع المجتمع المدني ومدى فاعليته في الدولة الجزائرية"، ***آفاق فكرية***، م.4، ع.8(مارس 2018). ليلي، دور الجمعيات البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، **مشاركة الجمعيات الخيرية في خدمة المنفعة العمومية**، الجزائر: لباد، 2020.
- بولرياس أوشن ليلي، دور الجمعيات البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، **مشاركة الجمعيات الخيرية في خدمة المنفعة العمومية**، الجزائر: لباد، 2020.
- ليندة لطاد، "المجتمع المدني المفهوم والأبعاد"، تحسين بوقارة محرر، ***المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية***(الجزائر: دار هومة، 2012).
- عشاشة كنزة ، "مضامين الإغاثة والعمل التطوعي في إدارة الأزمات في الجزائر: زلزال بومرداس أنموذجا"، ملتقى وطني حول الإدارة الجزائرية للأزمات والكوارث: نحو تبني استراتيجيات فعالة، جامعة 8 ماي 1945م، قالمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019م.
- مغراوي لقمان ، "دور فواعل المجتمع المدني في الجزائر: دراسة تحليلية لتداعيات الحراك الشعبي في الجزائر على أداء وفاعلية المجتمع المدني 1989م-2020م"، ***مدارات سياسية***، م.5، ع1 (2020م).
- مغيش كنزة حمامة، "أزمة المجتمع المدني في الجزائر: قراءة في مبررات الغياب وبحث في إمكانات البناء"، في تحسين بوقارة محرر، ***المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية***، الجزائر: دار هومة، 2012 .

❖ **المنظمات والهيئات الدولية :**

- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، مرصد الفضاء المدني، ***الجزائر نحو إعادة تشكيل المجتمع المدني***، 2018.

❖ **المواقع الالكترونية :**

- مذكرة تحليل القانون 12-06 الصادر في 12جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات، وارد في: https://wwweuromedrights.org/ar/publication/،تاريخ الاطلاع على الموقع6-4-2022/
- "100 جمعية تدعو إلى تأطير الحراك في الجزائر"، في: https://www.albayan.aeتاريخ الاطلاع: 10-4-2022.

- ولاية غليزان ،https://himaya48.wordpress.com
- اخر احصائيات تفشي فيروس كورونا في ولاية غليزان،https://www.djelfa.info/ ، تاريخ الاطلاع 05-06-2022

- الصفحة الرسمية لجمعية كافل اليتيم –غليزان–،https://m.facebook.com تاريخ الاطلاع : 25-04-2022.
- جمعية الخليج العربي لإدارة الأزمات والكوارث، **دور المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في إدارة الأزمات والكوارث**، في: //m.facebook.com:https ، تاريخ الاطلاع: (10-04-2022).
- جميلي أمين ، "الهلال االحمر الجزائري يطلق قافلة تضامنية لمواجهة كورونا"،http://www.eldjazaironline.org تاريخ الإطلاع في 10_05_2022

- جميلي أمين ، "جمعيات خيريةتكثف جهودها لتقديم المساعدات للمتضررين من جائحة كرونا"، في: https://www.eldjazaironline.net/accueil ، تاريخ الاطلاع: 19-3-2020.
- زماموش فتيحة ، "تبون يراهن على 100 ألف جمعية لبناء قاعدة للحكم"، وارد في: *https://ultraalgeria.ultrasawt.com* ، تاريخ الاطلاع على الموقع: 03-04-2022.
- زماموش فتيحة، بسبب كورونا...تسهيلات جديدة لتأسيس الجمعيات في 10 أيام، تاريخ الاطلاع 2022/04/03.
- سليماني نادية ، "اعتماد 2635 جمعية في ظرف شهر واحد و1376 قيد الدراسة"، في ***https://elchoroukonline.com***:تاريخ الاطلاع 6-06-2022.
- عزيون هيبة، "فيما اختفت العشرات منها خلال الأزمة: جمعيات تتحدى كورونا بنشاطات تضامنية وتوعوية"، في: https://www.annasonline.com ، تاريخ الاطلاع على الموقع: 10-4-2022م.

- قدادرة عاصف، **الجمعيات الخيرية بزمن كرونا–في–الجزائر–والتوظيف–الانتخابي** ، في: https://indebendentarabia.com/mode/117671، تاريخ الاطلاع: 19-3-2020.

- لحياني عثمان ، "أحزاب ومكونات الحراك الشعبي ترفض الانتخابات الجزائرية: لا تحقق التغيير"، في: https://alaraby.co.uk تاريخ الاطلاع : 3-4-2022.
- النجار أحمد فتحي ، "سلسلة إدارة العمل الخيري في ظل الأزمات العالمية والإقليمية(1): دور الجمعيات الخيرية والأهلية في المواجهة"، في: https://medalcentre.org، تاريخ الاطلاع: 10-04-2022م.
- الوباري علي عيسى ، "إدارة الأزمات والمنظمات الخيرية"، في: https://juhaine.in/index.php، تاريخ الاطلاع: 02-03-2022.
- وكالة الأنباء الجزائرية، "أصوات مغاربية، الجزائر.. إعفاء الجمعيات الخيرية من الجمركة والضريبة لمواجهة كرونا"، في *https://maghrebvoices.com*: ، تاريخ الاطلاع: 19-03-2022.

❖ **المصادر الرسمية:**

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نتائج 2016م-2018م، رقم 49، نشرة 2021م.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، قائمة موضوعية للجمعيات الوطنية المعتمدة، مارس 2016.
- Office National des Statistiques , Recensement General de la population et de habitat , 2018
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة
- العمرانية، قائمة موضوعية للجمعيات الوطنية والمحلية المعتمدة، مارس 2016 .

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: مقابلة أولى مع رئيس جمعية كافل اليتيم بولاية غليزان

بدأت على الساعة الواحدة زوالا وواحد وعشرون دقيقة وواحد وأربعون ثانية بتاريخ 24-04-2022م، دامت أربع دقائق واثنتا عشرة ثانية، جرت المقابلة بمقر الجمعية "كافل اليتيم" بمكتب رئيس الجمعية الشيخ (ب.ع)، بدأت المقابلة بطرحي سؤال متى كان تأسيس الجمعية؟ كان رد رئيس الجمعية كالتالي: "السلام عليكم ورحمة الله، نتشرف بالطالبة عندنا في مقر جمعية "كافل اليتيم"، تم تأسيس الجمعية في 14-07-2014م، في شهر رمضان المبارك، يعني تقريبا في ثمان سنوات والحمد لله لها عدة نشاطات، مثل: قفة رمضان، كسوة العيد، الشتاء الدافيء، كبش العيد... لدينا مشاريع كبرى مثل ترميم البيوت الهشة للأرامل، نعم كذلك هناك الدعم المدرسي يعني هناك الدعم المدرسي تقوم على مستوى مقرها يعني تقوم ثلاث سنين الرابعة متوسط وأصحاب البكالوريا..نعم والحمد لله لا ننسى هناك ورشة خياطة بمقر الجمعية وكذلك هذه الورشة تقوم بتعليم يعني هناك أستاذة ماهرة في مجال الخياطة تقوم بتعليم هذه الأرملة كذلك، عن شاء الله عندما هذه الأرملة تقوم بهذه العملية تكوين في مدة 6 أشهر نشتري لها ماكنة خياطة في بيتها تعيل نفسها بنفسها لكي لا تبقى تعتمد على الجمعية إن شاء الله، كل هذه النشاطات الجمعية التي تقوم بها على مستوى الجمعية على مدار .... مدار السنة، نعم".

ثم طرحت سؤل: في السنوات الأخيرة عرفت البلاد أزمة صحية ما كان دور الجمعية فيها؟

رد: " هذه الجائحة مست الوطن الحبيب والحمد لله كان عمل الجمعيات جبارا في هذا المجال في تقديم المساعدات العينية للمعوزين نظرا لهذه الجائحة يعني الحمد لله قامت جمعية كافل اليتيم بتقديم مساعدات لهذه... لهذه الفئة.. كذلك لا ننسى أن

أقتنيت مكثفات أوكسجين يعني المرضى تقريبا سبع مكثفات وهذا بالتنسيق مع عدة جمعيات التي لها نفس العمل مع جمعية كافل اليتيم منها قوافل الخير، فرسان الخير، قلوب الخير، نعم..نعم تقريبا اقتنت تقريبا حوالي 12-15 مكثف أوكسجين وهذه لأجل المرضى الذين يعانون من هذا المرض والحمد لله يعني... من هذا المنبر نشكر المحسنين إن شاء الله دائما يدعمون الجمعية والجمعيات الأخرى النشطة على مستوى الولاية.

ثم استفسرت منه على الكمامات فأجاب: " نعم طبعا، طبعا... لا ننسى أن كافل اليتيم قامت بصنع كمامات تقريبا 20 ألف كمامة أو أكثر على مستوى المقر... نعم ووزعتها على المدارس على المواطنين قامت بعمليات تحسيس على مستوى بلدية غليزان وخارج بلدية غليزان كذلك قدمت عدة مؤسسات هذه الكمامات من بداية الأزمة إلى الآن.... والحمد لله، الحمد لله... الحمد لله... يعني الله رفع عنا هذا البلاء ونشكر الله سبحانه وتعالى.

الملحق رقم 2:مقابلة ثانية مع رئيس جمعية كافل اليتيم بولاية غليزان

على الساعة العاشرة وثمانية عشرة دقيقة وثلاثون ثانية 10:18:30 بتاريخ (09-05-2022م) مدة المقابلة دقيقتان وخمسة وخمسون ثانية 02:55، حيث جرت المقابلة بمقر جمعية كافل اليتيم في مكتب رئيس الجمعية الشيخ بلة عدَة.

بدأت المقابلة بشكري لرئيس الجمعية على استقبالنا في هذه الجمعية: رد: أي طالبة محتاجة الدعم عندنا مرحبا بها.

بعدها طرحت سؤالي: بخصوص فترة كورونا ساهمت الجمعية في هذه الأزمة كيف يعني؟ وإذا كان هناك صعوبات أو مشاكل من حيث التمويل وإذا الشعب تعاون معها، رد: بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسولنا الكريم نظرا لجائحة كرونا كوفيد-19 التي مست كامل العالم وحتى بلادنا. الحمد لله قامت جمعية كافل اليتيم قامت بعدة نشاطات في هذا المجال ن بينها يعني صنع كمامات تقريبا 15 ألف و 20 كمامة هذه صنعتها في ورشة الخياطة للجمعية، كذلك استفادت من كمامات المكتب الوطني لكافل اليتيم وهذه الكمامات وزعت على مستوى ولاية غليزان كذلك مناطق الظل على المواطنين وعلى بعض المؤسسات التي كانت محتاجة لهذه الكمامات كذلك قامت جمعية كافل اليتيم بالتنسيق مع جمعيات من أجل شراء مكثفات الأوكسجين... يعني التي قدمتها للمرضى والحمد لله بفضل الله سبحانه وتعالى ثم بفضل المحسنين يعني قامت باقتناء هذه المكثفات ووزعناها على المرضى والحمد لله يعني نشكر كل المجهودات التي قامت بها يعني سواء كافل اليتيم أو المجتمع المدني على مستوى الوطن كان عملا جبارا ويعني كان عملا رجوليا في هذا المجال والحمد لله... يا ربي الحمد لله الذي رفع عنا هذا البلاء وهذا الوباء... يعني بفضل الله سبحانه وتعالى وبفضل تكاثف الجهود من سلطات من

مجتمع مدني يعني نحمد الله على هذه الساعة التي نحن فيها، الحمد لله يارب إن شاء الله.... ماذا نقول... الله يحفظ هذه البلاد إن شاء الله ويبارك في هؤلاء المخلصين وفي هذا الوطن إن شاء الله ويبارك في الجميع إن شاء الله. ختمت المقابلة بشكر رئيس الجمعية على هذه المعلومات.

الملحق رقم 3:

كافل اليتيم - غليزان-
الرسائل الأقدم
مايو ١٢ ٠٩:٣٣
انا طالبة لي جيت عندكم ...ربي يحفظكم
ممكن الهيكل التنظيمي نتع الجمعية
رئيس الجمعية
نائب الرئيس
الأمين العام
نائب الأمين العام
أمين المال
نائب امين المال
والباقية أعضاء

الملحق رقم 4:

الصعوبات لي واجهتها الجمعية خلال جائحة كرونا من حيث التمويل و من الناحية القانونية قانون الجمعيات هل كان معيق باه الجمعية تلعب الدور نتاعها فكرونا

الملحق رقم 5:

الحمد لله لم تكن لنا أي عراقيل من أي جهة بل عسكر معاناتنا كانت دائما مع السلطات وأحمد لله اما التمويل فكان من المحسنين فقط

الملحق رقم 6:

الحرف الأول من الاسم والحرف الأول من اللقب

مايو ٢٠ ٢٢:٤٣

الشيخ بله عدة

الملحق رقم 7:

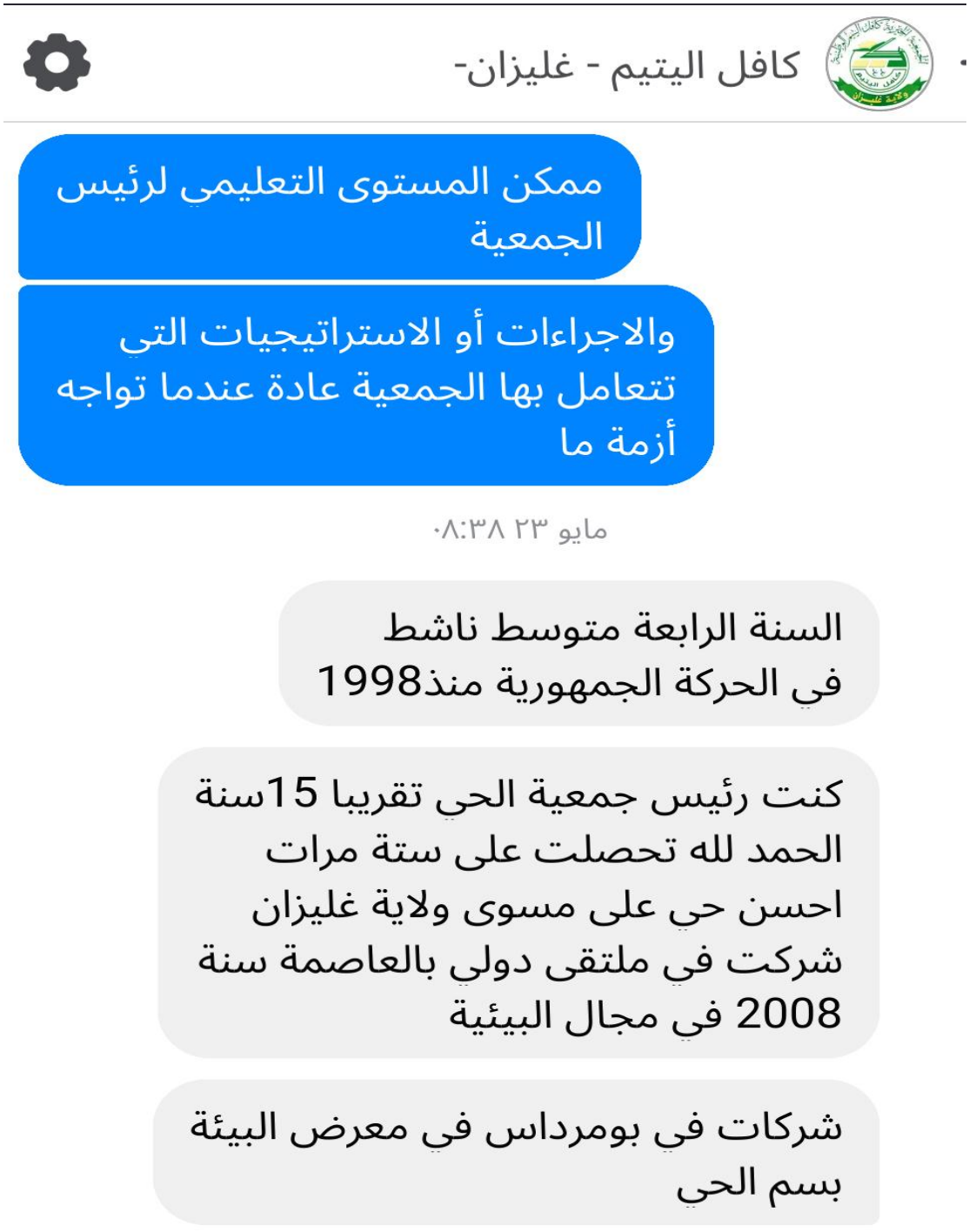
كافل اليتيم - غليزان-
ممكن المستوى التعليمي لرئيس الجمعية
والاجراءات أو الاستراتيجيات التي تتعامل بها الجمعية عادة عندما تواجه أزمة ما
مايو ٢٣ ٠٨:٣٨
السنة الرابعة متوسط ناشط في الحركة الجمهورية منذ1998
كنت رئيس جمعية الحي تقريبا 15سنة الحمد لله تحصلت على ستة مرات احسن حي على مسوى ولاية غليزان شركت في ملتقى دولي بالعاصمة سنة 2008 في مجال البيئية
شركات في بومرداس في معرض البيئة بسم الحي

الملحق رقم8:

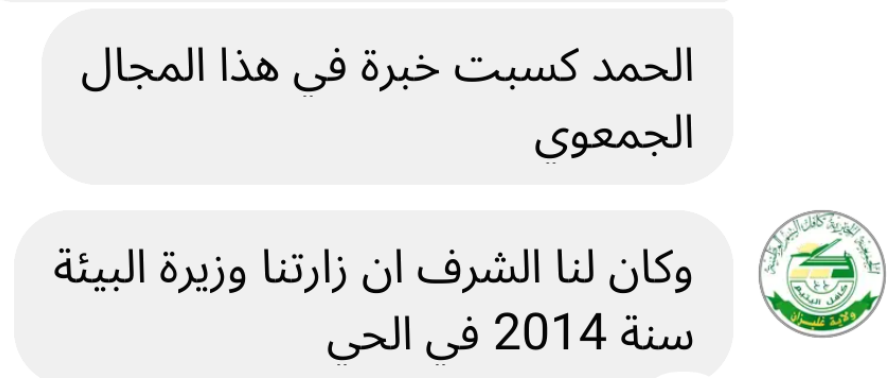

الملحق رقم 9

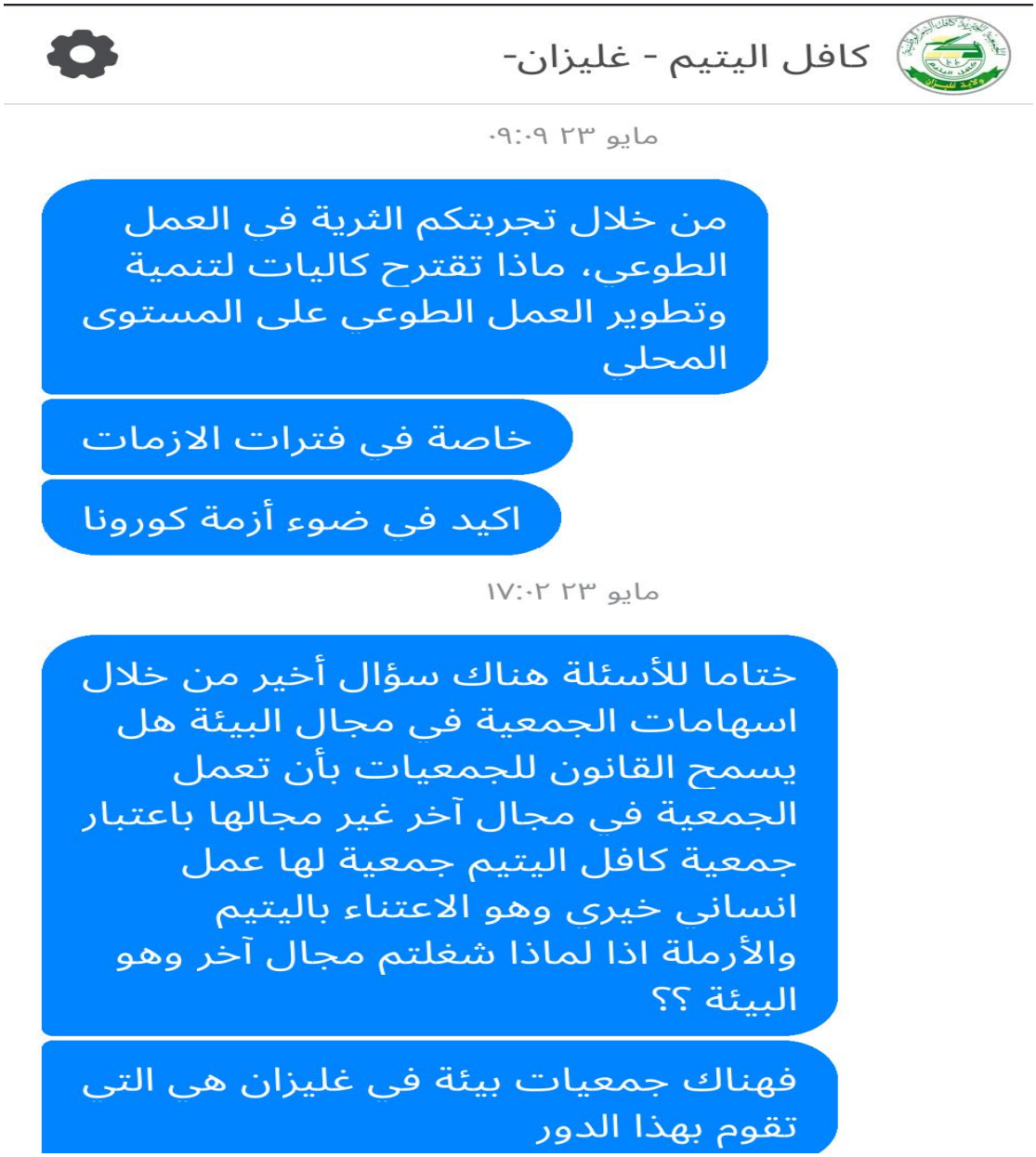

الملحق رقم 10:

مايو ٢٤ ١٥:١٤

هذه نشطات ثنائية
تعلمين اليتيم كيف يحافظ على البيئة
لا يختصر غير الأكل والشرب واللباس
كذالك مجال الرياضة إلى غير ذالك من
النشطات